مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٣٩**

الجمعة، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين/السيد إليتشييف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد كايناماراا
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/72)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/72)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة رئيس وزراء صربيا السيد إيفيتسا داتشيتش، وأطلب إلى رئيس المراسم، اصطحابه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا إلى مقعد على طاولة المجلس.

لرئيس (تكلم بالروسية): أرحب أيضا بوجود معالي السيد إيفان مركيتش، وزير خارجية صربيا، في القاعة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم تاتشي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/72، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): يتناول التقرير المعروض على المجلس (S/2013/72) بصورة تفصيلية الأحداث الرئيسية وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي جرت خلال الفترة بين ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

ومنذ أن خاطبت المجلس آخر مرة، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PV.6872)، شهدنا بعض التطورات الإيجابية الهامة، وذلك بفضل انخراط بلغراد وبريشتينا المباشر في الحوار السياسي الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ومنذ تشرين الأول/كتوبر، اجتمع رئيسا الوزراء إيفيتسا داتشيتش وهاشم تاتشي، الموجودين في القاعة اليوم، في سبع جولات من الحوار إجمالا في بروكسل. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع الرئيسان توميسلاف نيكوليتش وعاطفة يحيى أغا للمرة الأولى في ٦ شباط/فبراير في إطار العملية ذاتها، في دلالة على المشاركة السياسية الكاملة للجانبين. وكانت هذه اللقاءات مجتمعة إيذانا ببدء فصل أساسي – بل وتاريخي – جديد في الجهود الجماعية الرامية إلى تجاوز آثار الصراع الماضي. وقد برهن القادة المشاركون على شجاعتهم السياسية وكذلك على بصيرتهم بمشاركتهم، وهم يستحقون كل التقدير لشروعهم في هذه العملية الصعبة ولكنها لا غنى عنها.

وتحقق تقدم نتيجة هذه الاجتماعات، ولا سيما آخرها، والتي عقد آخر اجتماع في إطارها قبل يومين فقط. وبالتالي، يسرني للغاية أن تتاح الفرصة للمجلس اليوم لتقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وتناولت المناقشات المفصلة بشأن مواصلة تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر مسائل أكثر تعقيدا، مثل إدارة الرسوم والرسوم الجمركية على هذه المعابر.

ومن المتوقع أن يبدأ ضباط اتصال من الطرفين العمل قريبا داخل مكاتب المفوضية الأوروبية في بلغراد وبريشتينا.

وفي الآونة الأخيرة، تحولت دفة المناقشات لتتناول مسألة المؤسسات الصربية العاملة داخل كوسوفو، فضلا عن طائفة واسعة من القضايا الصعبة ذات الصلة بالحالة في شمال كوسوفو. ويحدوني الأمل أن يظل الطرفان ثابتين في تصميمهما على الوصول إلى حلول وسط مقبولة بشأن هذه القضايا الحساسة للغاية وعلى إيجاد حلول قابلة للتطبيق يمكن أن تخدم بصورة أفضل مصالح وتطلعات جميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو.

وخلال هذه الفترة التي تشهد تقدما سياسيا مشجعا، كان علينا أيضا التعامل مع تحديات كبيرة على أرض الواقع، بما في ذلك الحوادث الأمنية السلبية وكذلك الحالات المتكررة لخطابات التحريض واتخاذ مواقف عقيمة من قبل مختلف الجهات. والمسألة الأخيرة لا تشكل ضغوطا ضارة على الأجواء المحيطة بالعملية السياسية فحسب، ولكنها تمثل أيضا في بعض الحالات تهديدا للجهود الرامية إلى ضمان وضع الاتفاقات موضع التنفيذ. وفي مواجهة هذه التطورات، انضممنا إلى الآخرين في مواصلة حث الطرفين ليس على مواصلة الالتزام بالحوار فحسب، ولكن أيضا على ممارسة القيادة بنشاط أكبر من أجل تهدئة خواطر وردود أفعال السكان المحليين من الجانبين.

وفي ضوء ذلك، أود أن أؤكد اليوم على أنه لكي تبلغ هذه المشاركة السياسية الحيوية أقصى إمكاناتها، لا بد وأن يواكبها عمل مضن ومتواصل ومتماسك على أرض الواقع من قبل كل من الكيانين الدوليين المكلفين بولاية والقادة المحليين. وستواصل بعثة الأمم المتحدة، من جانبها، إجراء استعراض استراتيجي واسع النطاق لجميع أنشطتها وتعزيز التنسيق الوظيفي مع شركائها الدوليين. وهدفنا هو المساعدة على ضمان أن تنعكس العملية السياسية على الواقع الذي نواجهه يوميا في كوسوفو بقدر ما هي انعكاس له.

أود الآن أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض القضايا الرئيسية الجارية، والتي يجب أن يكون هناك اهتمام وعمل مستمران يواكبان ويكملان الخطوات التي يتخذها المشاركون بشكل مباشر في الحوار السياسي بشأنها. فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير وفترة الشهرين التي أعقبتها حوادث تنم عن تزايد حدة التوتر في شمال كوسوفو. وكان السبب وراء بعض هذ الحوادث، على الأقل جزئيا، وجود نوع من الخلط وسوء الفهم على الصعيد المحلي بشأن مضمون المحادثات السياسية الجارية في بروكسل. وللأسف، فإن تصريحات غير مدروسة بالمرة لبعض الزعماء المحليين أدت في بعض الأحيان إلى تفاقم حالة عدم اليقين هذه. ونواصل نحن وشركاؤنا حث بلغراد وبريشتينا على تعزيز تواصلهما بدرجة كبيرة مع السكان الذين يعيشون في الشمال. وفي الوقت نفسه، نحث القادة السياسيين المحليين على التصرف بمسؤولية أكبر وبطريقة تساعد على حماية مصالح السكان من الجانبين في الأجل الطويل. وقد أكدنا لجميع المتحاورين أهمية أن يستندوا حصرا في تقييماتهم العلنية إلى معلومات موثوق بها وأن ينبذوا الممارسات المزمنة المتمثلة في خطابات التحريض والسعي إلى تحقيق مكاسب قصيرة الأجل.

وفي شمال ميتروفيتشا، كانت هناك سلسلة مقلقة للغاية وطويلة من الحوادث التي تنطوي على استخدام الأجهزة المتفجرة، والتي استهدف معظمها الممتلكات على ما يبدو. غير أنه، وللأسف، أسفرت حادثة من هذا القبيل، وقعت في حي ”الأبراج الثلاثة“ المختلط عرقيا في ميتروفيتشا، عن إصابة طفلين كانا يلعبان داخل منزلهما بجروح طفيفة جراء الشظايا. وقد تركت أسرتهما المدينة بشكل دائم منذ ذلك الحين.

كما يواصل الغياب المستمر لتوافق الآراء بشأن السلطة البلدية في شمال ميتروفيتشا التسبب في اضطرابات في المناطق المختلطة. ولا يزال التنافس على تأكيد السلطة من قبل المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا وبلدية كوسوفسكا ميتروفيتشا

الموازية يسبب توترات مستمرة ومواجهات في بعض الأحيان على أرض الواقع. وأشعر بالقلق من احتمال استمرار المواجهة بشأن أعمال بناء وإعادة بناء المساكن، التي تقودها بلدية جنوب ميتروفيتشا في حي كروي إي فيتاكوت/برديابي التابع لبلدية زفيتشان/زفيكان، خلال فصل الربيع المقبل. وكما ذكرت بالتفصيل في جلسات الإحاطة الإعلامية السابقة، فإن إنهاء مخصصات الميزانية لمكتب البعثة الإداري في ميتروفيتشا قوض القناة الأكثر وظيفية المتاحة لمعالجة هذه المشاكل من خلال توافق الآراء. وعلى الرغم من هذا التطور، يواصل الموظفون الدوليون في البعثة الاضطلاع بالوظائف غير التنفيذية الهامة لإدارة الأمم المتحدة في مجالات التيسير على الصعيد المحلي ومنع نشوب الصراعات والوساطة. والاستعدادات المنسقة جارية للاستجابة بشكل مناسب وجماعي لمنع حدوث أي تطورات وسلبية في تلك المنطقة، وذلك بمشاركتنا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون وقوة الأمن الدولية في كوسوفو وغيرها من الأطراف الفاعلة المكلفة بولاية.

ومن المؤسف للغاية ومن غير المقبول أيضاً أن يستمر تقييد وصول موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إلى جميع المناطق الضرورية لتنفيذ ولايتهم بالكامل، خصوصاً في ضوء تكثيف البعثة لتركيزها الآن على استخدام ممارسات محسنة للتقصي.

وتقلقنا للغاية موجة التخريب والتدمير التي شهدتها كل أنحاء كوسوفو خلال الفترة بين ١٣ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، والتي أدت إلى إتلاف أو تدمير حوالي ٢٠ من شواهد القبور في عدد من مقابر الصرب الأرثوذكس، واستخدمت المتفجرات أو الأسلحة النارية في بعض هذه الحالات. وخلال نفس هذه الفترة، دمر نصب تذكاري لتخليد ذكرى صرب وألبان كوسوفو الذين قتلوا أثناء الحرب العالمية الثانية باستخدام جرافة في وضح النهار وسط تصفيق الحاضرين. تلك أعمال بغيضة لا تليق بكوسوفو، بينما كانت هناك جهود غير حصيفة لتبريرها في الصحافة من خلال الإشارة إلى أفعال جرت في أماكن أخرى.

ومع ذلك، فإنني ممتن للبيان القاطع الذي أصدرته شرطة كوسوفو في حينه. كما أدان ممثلو المجتمع الدولي تلك الأعمال الخرقاء بالإجماع، وذلك إلى جانب موظفي بعثة الأمم المتحدة الذين كان لهم دور أساسي في تشجيع استجابات وردود فعل عامة أكثر تفاعلاً من جانب السلطات السياسية المحلية والمركزية. وكانت هناك إجراءات أخرى ملائمة ونرحب بها اتخذتها سلطات كوسوفو، منها تخصيص أموال عامة لإصلاح القبور والنصب التذكارية وإعادة بنائها.

ويمكن تفهم حالة القلق البالغ التي ما زالت تعتري مجتمع الصرب والكنيسة الصربية الأرثوذكسية في كوسوفو جراء مظاهر الكراهية والتعصب المصاحبة لتلك الأفعال وغيرها مما يستهدف المواقع والرموز الأرثوذكسية. وللأسف، فإن مستوى الحضور في قداس عيد الميلاد الأرثوذكسي في بعض أنحاء كوسوفو تراجع بشدة في أعقاب التهديدات العامة والاحتجاجات القليلة التي نظمتها بعض الجماعات المتطرفة في كوسوفو.

ويشعر المجتمع الدولي بالقلق بشكل خاص إزاء استمرار رفض القيادات المحلية في ديتشاني للقرار الذي أصدرته الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. ورفض ذلك القرار دعوى مؤسستين تعود ملكيتهما إلى المجتمع ضد دير صربيا وفيسوكي ديتشاني بشأن تخصيص قطعة من الأرض. وبعد تجميد العلاقات تعسفياً مع رهبان الدير، لم تبذل القيادات المحلية جهداً يذكر لكبح ردود الفعل العدائية ضد قرار المحكمة، بل إنها غضت الطرف عنها أيضاً. وقد تضمنت تلك الأفعال محاولة بعض المتظاهرين الدخول إلى ساحات دير فيسوكي ديتشاني في ٨ شباط/فبراير، إلى جانب وقوع عدة محاولات لتثبيت لافتات مسيئة على جدرانه. وبمساندة قوة كوسوفو، تمكنت شرطة كوسوفو من الحيلولة

دون تعرض الدير لأي ضرر حتى يومنا هذا؛ ولكن، لا بد من إبداء قيادة أقوى من جانب رجال السياسة والمسؤولين الرسميين لتأكيد الدفاع عن القيم العالمية واحترام سيادة القانون عملياً.

والكثير من الجرائم الجسيمة التي ترتكب في شمال كوسوفو، وغيرها مما يؤثر على الطوائف في بقية أنحاء كوسوفو، بقيت بغير حل وما زالت مدعاة للقلق الشديد. وما فتئ الأداء القضائي في كوسوفو يمثل حجر عثرة آخر، ناهيك عن النزاعات السياسية. وقد سلط الضوء على هذه المسائل بشكل كبير في أحدث تقارير المفوضية الأوروبية إلى البرلمان والمجلس الأوروبيين بشأن التقدم المحرز في الوفاء بمتطلبات خريطة الطريق نحو إلغاء التأشيرات. والقضايا التي لم تحل بعد تصبح بالضرورة موضوعاً للتلاعب السياسي وتفضي إلى تصاعد الإحباط العام.

لقد بلغ الحوار السياسي الآن مرحلة دقيقة، ويتعين على الأطراف أن تحرز تقدماً أساسياً. وإلى جانب ذلك، فإن الاستقرار على أرض الواقع ما زال هشاً ومن المرجح أنه سيبقى كذلك إلى أن تخوض هذه المحادثات في المواضيع الأساسية الأكثر حساسية. وأنا على يقين من أن ما يحرز من تقدم سيحظى بترحيب أعضاء المجلس، وأنهم سيقدمون الدعم للأطراف لمواصلة بذل الجهود، بغض النظر عن التحديات الحتمية والانتكاسات التي قد تحدث على الطريق. وبالمثل، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لكي يلقي بثقله ودعمه الجماعيين وراء كل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بشكل متبادل بين الأطراف، وأن يدعم تنفيذها دعماً كاملاً.

وكما ذكرت اليوم، ويرد في التقرير بشكل مفصل أيضاً، فإن الحوادث والتوترات ما زالت تقع على أرض الواقع، مما يؤكد الحاجة إلى إعادة تكريس الطاقات والجهود من جانب كل أطراف الوجود الدولي، جنباً إلى جنب مع المفاوضات. وأقولها ببساطة، يجب ألا يسمح للمشاكل والانتكاسات الحتمية على أرض الواقع، مهما كانت صعبة على المتضررين منها، بأن تفسد المناخ وتقوض إمكانية إحراز تقدم في المحادثات السياسية الحيوية.

وإنني أطالب المجلس بالسعي وراء الفرص واستخدام سلطته وتأثيره لدى القادة السياسيين للأطراف كافة بغية توجيه رسائل واضحة وموحدة بشأن توقعاته العالية واستعداده لدعم كل الأعمال البناءة والمكافأة عنها. فما هو على المحك كثير جداً، وينبغي ألا يسمح للتحديات السياسية أو التوترات أو الانتكاسات القصيرة الأمد بأن تعرض الفرصة التاريخية السانحة أمام الأطراف الآن للخطر. ولا بد لأطراف الوجود الدولي كافة أن تعمل على نحو فعال وناجع ومتسق من أجل تهيئة وإدامة الظروف التي تساعد المحادثات السياسية على تحقيق قدرتها الحقيقية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي اليوم بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولكل أعضاء مجلس الأمن على اهتمامكم الوثيق ودعمكم لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما في ذلك ما نبذله من جهد من أجل مواءمة إسهاماتنا مع الظروف الناشئة على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية وقدم الوفد ترجمة شفوية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، على العمل الذي أداه حتى الآن.

تعتبر جمهورية صربيا البعثة عاملا رئيسيا في إحلال السلام والاستقرار في كوسوفو وميتوهيا. ونؤيد بقوة أنشطتها الرامية إلى كفالة توفر الظروف المعيشية لجميع فئات السكان هناك.

وتعرب حكومة جمهورية صربيا عن تقديرها العميق للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فيما يتعلق بتهيئة أجواء بناءة في إطار المحادثات الجارية بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

لقد درستُ بعناية تقرير الأمين العام عن أعمال البعثة خلال الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/72). وإنه لمن دواعي الأسف أن ألاحظ أن المعلومات الواردة في التقرير لا تزال تعكس موقف الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا الذي يتسم بالهشاشة والحساسية البالغتين، علاوة على وجود شواغل أمنية كبيرة.

وتلتزم جمهورية صربيا التزاما قويا ببناء السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، في إطار سعيها إلى وضع أساس لمستقبل أوروبي مشترك. وقد أكدت جمهورية صربيا في العديد من المناسبات أثناء الفترة قيد النظر، استعدادها لتقديم إسهام كبير وبنّاء للتغلب على المسائل المعلقة، وتقديم الحلول التي تلبي احتياجات جميع الفئات السكانية.

وتقوم سياسات بلدي المنسقة على السعي إلى التوصل إلى حل توافقي، في ذات الوقت الذي ندافع فيه عن مصالحنا الوطنية بشكل نشط، بالإضافة إلى احترام الحقوق المشروعة للصرب والألبان المقيمين في كوسوفو وميتوهيا على قدم المساواة. وبناء على ذلك، فإننا ما زلنا نعارض اتخاذ خطوات أحادية من جميع الجهات – على سبيل المثال، قرار جمعية كوسوفو بشأن الطلب بتخصيص رمز دولي لكوسوفو عبر جمهورية ألبانيا، على الرغم من أن المفاوضات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية لم يبت فيها بعد.

وسنواصل تعزيز وتنفيذ سياستنا القائمة على البحث عن حلول سلمية عبر الحوار البنّاء مع بريشتينا، الذي أسفر بالفعل عن نتائج هامة. وبالنسبة لحكومة جمهورية صربيا، فإن الحوار هو السبيل الوحيد لإيجاد حلول مستدامة للمشاكل التي تواجه شعب كوسوفو وميتوهيا على أساس يومي. ونحن عازمون على التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، فضلا عن استعدادنا لإجراء المحادثات بشأن جميع المسائل.

ولا تزال جمهورية صربيا تواصل الحوار رغبة منها في إحراز تقدم ملموس في المحادثات بين بلغراد وبريشتينا. وقد نوقشت العديد من المسائل الهامة للغاية في الاجتماعات التي عقدت في بروكسل مؤخرا، بما في ذلك سير الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للمعابر، علاوة على أنشطة التبادل وموقف ضباط الاتصال.

ونكرر القول إن الاجتماع الذي عقد في بروكسل بين الرئيس الصربي توميسلاف نيكوليتش، والسيدة عاطفة أغا قد أكد مرة أخرى بوضوح مواقفنا السياسية المنصوص عليها في قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا. توافقا مع ذلك القرار، فقد تم الاعتراف بخصائص إقليم كوسوفو وميتوهيا المعترف بها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومع ذلك، يلاحظ القرار أيضا وجود الصرب وغيرهم من الطوائف التي ينبغي إعطاؤها مركزا معيّنا شبه مستقل.

وترى جمهورية صربيا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدورها الرئيسي فيما يتعلق بتنسيق جهود جميع الجهات الفاعلة الدولية العاملة في إقليم كوسوفو وميتوهيا تحت رعايتها. ونرى أيضا أنه لا غنى عن دور البعثة في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة. وعليه، يجب أن تظل الولاية الحالية للبعثة دون تغيير، بل يجب تعزيزها إن أمكن ذلك، بصرف النظر عن القيود المتوقعة على الميزانية. ونؤيد تعزيز أنشطة البعثة، فضلا عن تعزيز وجود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية

بسيادة القانون في كوسوفو، بالإضافة إلى زيادة فعالية التعاون بين البعثتين. ومن الأهمية بمكان أن تواصل إدارة بعثة الأمم المتحدة في شمال ميتروفيتشا الوفاء بولايتها، وأن تعمل البعثتان في كوسوفو وميتوهيا بطريقة محايدة إزاء مركز الإقليم، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبالنسبة لجمهورية صربيا، فإن استمرار تمويل إدارة البعثة في ميتروفيتشا يكتسي أهمية خاصة. ونرى أن من غير المقبول فرض مزيد من القيود على أنشطة الإدارة بذريعة الصعوبات المالية جراء وقف التمويل من قبل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا. وفي نهاية المطاف، فإن بعثة الأمم المتحدة تمثل الوجود الدولي الشرعي الوحيد الذي لا يزال المواطنون في شمال كوسوفو وميتوهيا يولونه ثقتهم.

وتولي جمهورية صربيا اهتماما كبيرا لتعزيز التشكيل السياسي للبعثة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للطائفة الصربية. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى حماية التراث الثقافي والديني، وخصوصا الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وتحسين مستوى الحماية القانونية والأمنية، وتنفيذ الحق في العودة الطوعية والمصالحة. وفي الواقع، فإن تلك المسائل تشكل الركيزة الأساسية لتهيئة الظروف اللازمة للتعايش الطبيعي بين جميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا.

لقد احتفلنا قبل بضعة أيام بالذكرى السنوية التاسعة لمذبحة آذار/مارس، التي قتل أثناءها ١٩ شخصا، علاوة على طرد ٠٠٠ ٤ من الصرب، وأعمال التطهير العرقي لـ ٦ بلدات و ١٠ قرى، في حين تعرّض ما يزيد على ١٥٠ موقع ديني تابع للكنيسة الأرثوذكسية الصربية – يعود ٣٤ منها إلى العصور الوسطى – إلى إلحاق الضرر بها أو الدمار. وتتسم بعض تلك المواقع بأهمية ثقافية، وهي تحت حماية اليونسكو. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فقد شارك ما يربو على ٠٠٠ ٥١ في المذبحة، دون أن يساءل أيّ منهم بعد. ولهذا السبب، فإننا ندعو إلى استئناف التحقيق، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد هوية الجناة، علاوة على تحديد الجهات الراعية لمذبحة آذار/مارس، كي لا تظل تلك الجريمة دون عقاب.

وقد أبدت جمهورية صربيا خلال الفترة قيد النظر، مرة أخرى الرغبة والاستعداد للمشاركة والإسهام بصورة نشطة في التغلب على المشاكل القائمة. ويتمثل الهدف الرئيسي لذلك النهج البنّاء في التوصل إلى حل من شأنه تحسين حياة جميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا، في ذات الوقت الذي يصون فيه سيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية.

ويؤسفني أن أشير إلى أن الحالة الميدانية لم تشهد تحسنا كبيرا على الرغم من الوجود الدولي منذ زمن طويل. وتشمل المشاكل الرئيسية التي ما زلنا نواجهها: القيود المفروضة على حرية التنقل ومنعها، وانعدام الأمن، واستحالة استخدام اللغة الصربية، وصعوبة الوصول إلى المؤسسات، وعدم توفر الظروف اللازمة للعودة المستدامة للاجئين، والتهديدات المستمرة للتراث الثقافي والديني الصربي، والاستيلاء غير المشروع على ممتلكات جمهورية صربيا.

هذه المشاكل هي بالتأكيد أهم العوامل التي تؤثر سلبا على نوعية الحياة نفسها. ووفقا للبيانات المتاحة، سُجِّل ٩٣ هجموماً ذا دوافع عرقية في الفترة ما بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قتل فيها شخص واحد وجُرح ٢٠. وفي غضون بضعة أيام فقط، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أصيبت بالضرر أو الدمار ١٠٢ من شواهد القبور في المقابر الأرثوذكسية. وكقاعدة عامة، لم يُساءل أحد أو يعاقب على تلك الأحداث. ومن الأهمية بمكان ما سُجِّل من زيادة في عدد الجرائم المنخفضة الحدة ذات الدوافع العرقية، مثل التهديد والتخويف والسرقة.

هذه الجرائم ”المنخفضة الحدة“ تسهم في زيادة القيود المفروضة على حرية الحركة.

في الفترة قيد الاستعراض، تسبب في المزيد من الانشغال والقلق استمرارُ الزيادة في عدد حالات الاحتجاز والتوقيف بحق أعضاء الطائفة الصربية – بدون أي تفسير للأساس القانوني الذي صدرت بموجبه هذه الأوامر. وما جرى من احتجاز غير قانوني لأحد عشر من الشباب الصرب وضربهم في غراكانيتشا عشية عيد الميلاد زاد من القلق والخوف بين السكان الصرب في كوسوفو وميتوهيا. تتسبب تلك الحوادث في المزيد من الضغط على الطائفة الصربية وتشيع عدم الثقة داخلها، وتُعد في الوقت نفسه من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة لكل فرد من الناس. كما أنها غير مقبولة من منظور القيم التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من أن المسؤولين والشخصيات البارزة العامة في جمهورية صربيا يلتزمون بكل الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها، فإنهم لا يسمح لهم بدخول كوسوفو وميتوهيا والبقاء فيهما، مما يتعارض مع واحد من حقوق الإنسان الأساسية، وهو الحق في حرية التنقل. وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى أن رئيس جمهورية صربيا نفسه مُنع في كانون الثاني/يناير الماضيحتى من زيارة كوسوفو وميتوهيا لحضور قداس عيد الميلاد.

إنه لمن دواعي الأسف أنه لا بد لي من الإشارة إلى أن عملية عودة الأشخاص المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا بطيئة جدا. ووفقا لأحدث البيانات، لم يعد في عام ٢٠١٢ إلا ٣٠٢ شخصاً يحملون الجنسية الصربية إلى كوسوفو وميتوهيا، بينما بلغت حالات العودة ٤٦٤ عام ٢٠١١. تقدم تلك البيانات دليلا دامغا على استمرار الانخفاض في عدد العائدين. ومن المفارقات أن اهتمام المجتمع الدولي بالمشكلة آخذ في التقلص. على وجه الخصوص، أود أن أشير إلى التقرير الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ عن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يفيد بأن تكرار نهب المنازل غير المأهولة، وتخويف العائدين، وتدنيس الأماكن الدينية والثقافية البالغة الأهمية قد أثرت تأثيراً شديد السلبية على تصور العائدين المحتملين للوضع الأمني.

لا تزال حكومة جمهورية صربيا يساورها القلق إزاء الطريقة التي يقوم بها بتنفيذ الخصخصة في كوسوفو وميتوهيا ما يسمى بوكالة كوسوفو للخصخصة. ويكمن القلق بشكل خاص في خصخصة المؤسسات العامة والاجتماعية في المجتمعات الصربية. إن خصخصة مجمع ”تريبتسا“ التعديني الضخم، المؤجلة في الوقت الراهن، عمل غير قانوني ويتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فجمهورية صربيا تملك حصة الأغلبية في المجمع، وكذلك في مؤسسات صربية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال جمهورية صربيا، بوصفها ضامناً، تدفع إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن أقساط القروض المقدمة إلى المؤسسات في كوسوفو وميتوهيا.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أوجه انتباه المجلس إلى الحقائق المثيرة للقلق الواردة في الفقرة ٣١ من التقرير عن أعمال بعثة الأمم المتحدة، التي تشير إلى أن هناك زيادة في عدد الشكاوى المقدمة ضد مسؤولي الشرطة والادعاء لعدم الفعالية في التحقيق في الجرائم التي تمس الأقليات الطائفية. وبالمثل، لم يلبث المجتمع الدولي أن انتقد عملية إصلاح الجهاز القضائي ونظم العدالة في كوسوفو وميتوهيا التي شُرع فيها مؤخرا، على النحو المبين في الفقرة ٢٨ من التقرير.

لقد أشير إلى عدم كفاية مستوى التطور في مجال سيادة القانون في مرفق تقرير الأمين العام – عن أعمال البعثة الاتحاد الأوروبي – الذي يوجه الانتباه إلى ”الاتفاق“. مرة أخرى، يثور التساؤل حول مدى حياد ذلك التصرف من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي في هذه اللحظة البالغة الحساسية التي يمكن أن

يؤدي فيها تحرك طائش ومتحيز إلى عواقب لا يمكن التكهن بها. ولذلك، أود أن أذكر بأن بعثة الأمم المتحدة ملزمة، بموجب خطة الأمين العام ذات النقاط الست، بالإشراف على عملية نقل السلطات إلى بعثة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإنها ملزمة أيضاً بالتأكد من المحافظة على مبدأ حياد بعثة الاتحاد الأوربي إزاء مركز كوسوفو.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة عدداً أكبر من حالات تدنيس شواهد القبور والآثار الثقافية الصربية في كوسوفو وميتوهيا. تقف هذه الحوادث دليلا دامغا على الحاجة إلى استمرار وجود قوة كوسوفو في كوسوفو وميتوهيا.

أود مرة أخرى أن أشير إلى أهمية إجراء تحقيق كامل وفعال في مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية الواردة في تقرير السيد ديك مارتي. وتحقيقا لهذه الغاية، صربيا على استعداد لمواصلة تعاونها مع فريق التحقيق التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي. يجب إظهار الحقيقة بأقصى قدر من المهنية والنزاهة، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة المعلومات التي جمعتها البعثة فيما يتعلق بتدمير الأدلة. وما برحنا ندعو إلى دور أكبر للأمم المتحدة في التحقيق.

ونرى من الضروري أن تظل البعثة موجودة في كوسوفو وميتوهيا بالقوام الملائم لها حتى يتسنى، في جملة أمور، إبلاغ مجلس الأمن بصورة فعالة، مع الأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه في إضفاء الشرعية خلال عملية السعي إلى حل شامل.

بدون احترام الحقوق الإنسانية وغيرها من الحقوق للسكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، وبدون حماية مصالحهم وتراثهم الثقافي والديني، وبدون التنفيذ التام للمعايير الأوربية في تلك المجالات، لن يتحقق الهدف المنشود المتمثل في إقامة مجتمع متعدد الجنسيات يعيش في أمن وأمان.

من أجل إحلال السلام الدائم في المنطقة، يجب أن نجد حلاً شاملاً لمسألة كوسوفو وميتوهيا. وتتطلب المصالحة بين الصرب والألبان اتخاذ قرارات صعبة وتنازلات من كلا الجانبين.

وتثبت الاجتماعات التي عقدت حتى الآن في بروكسل، وما ظهر من الاستعداد للتوصل إلى تسوية، مدى التزام جمهورية صربيا ببناء الثقة بين الجانبين. ولن يبرح بلدي يتعاون بنية خالصة على المستويين التقني والسياسي على حد سواء. إن صربيا، إذ تضع هدفاً نهائياً هو التوصل إلى حل دائم من أجل السلام المستدام يقوم على تنازلات يقبلها الطرفان، فإنها تلتزم بالمضي صوب مستقبلها الأوروبي وبالعملية الموضوعة لإحلال السلام الدائم بين الصرب والألبان.

بعد سنوات من الصراع والتوتر في منطقة البلقان، لا يزال على منطقتنا أن تدخل في عهد جديد من التعاون وبناء الثقة والحوار. وتلتزم جمهورية صربيا التزماً قوياً بمواصلة عملية المصالحة باعتبارها عنصراً ضرورياً لإقامة السلام والاستقرار الإقليميين.

بيد أن للإرادة السياسية القوية أهمية قصوى في إحداث تطور مستدام في العلاقات بين بلغراد وبرشتينا، شأنها شأن الجرأة السياسية والاستعداد من جانب جميع المشاركين في الحوار للتوصل إلى التسوية. إن صربيا متلزمة التزاماً تاماً بإنجاح ذلك الحوار؛ لكنها غير مستعدة للخضوع للإذلال والمعايير المزدوجة. غير أني آمل مخلصاً أن يحقق الحوار الجاري في بروكسل، بدعم من المجتمع الدولي، الحل العادل والدائم والمستدام، وأن نستشرف جميعاً آفاق المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن استعداد صربيا للمشاركة في الحوار لا يعني أنها ستغير موقفها المبدئي من إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. فالحوار أمر محايد إزاء مركز كوسوفو. وأي اتفاق يمكن التوصل إليه في بروكسل لن يؤدي

إلى أن تعترف جمهورية صربيا بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. نود أن ننقل تلك الرسالة إلى جميع البلدان التي لم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، كما نود أن نشكرها على موقفها المبدئي والمتسق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر رئيس الوزراء داتشيش على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تاتشي.

السيد تاتشي (كوسوفو) (تكلم بالألبانية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بشأن آخر التطورات في جمهورية كوسوفو.أود أن أبدأ بالإعراب عن فائق التقدير للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام بان كي – مون من أجل السلام والتقدم في كوسوفو ومنطقة البلقان.

وقبل أن أنتقل إلى النقاط الرئيسية في بياني – وهي التقدم المحرز في كوسوفو منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق وفي توطيد بناء الدولة في كوسوفو – أودأن أذكر المجلس بأن مواطني كوسوفو ومؤسساتها احتفلوا رسمياً، قبل أسابيع قليلة، بالذكرى السنوية الخامسة لإعلان الاستقلال.

وخلال هذه الفترة، أحرزت كوسوفو تقدما كبيرا في العديد من المجالات. ويعزى الفضل في هذا الإنجاز بالكامل إلى شعب جمهورية كوسوفو، الذي استطاع تجاوز آثار سنوات من القمع المنهجي والتطهير العرقي والتطلع إلى مستقبل مزدهر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أسمى آيات التقدير لجميع الدول والجهات الدولية الفاعلة الأخرى التي أسهمت إسهاما كبيرا في ديمقراطيتنا وحريتنا وتقدمنا. علينا ألا ننسى، في هذا الصدد، الدور الرائد الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجميع بلدان العالم التي تفاخرت بالاعتراف بجمهورية كوسوفو وبالتالي مكنت كوسوفو من أن تأخذ مكانها الصحيح بين الأمم الحرة في العالم. ونتوجه بالتقدير الخاص إلى الأمم المتحدة، التي كان دعمها حاسم الأهمية، بداية في بناء الهياكل المؤسسية المستقلة في كوسوفو في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧؛ ثم في تيسير المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة تحديد مركز كوسوفو من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧ وحزمة الرئيس السابق أهتيساري بوصفها تجسيدا دستوريا وسياسيا لكوسوفو الحديثة؛ وأخيرا، تأكيد مشروعية إعلان استقلال جمهورية كوسوفو من خلال الفتوى الإيجابية لمحكمة العدل الدولية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠.

وهكذا بدأ فصل جديد في تاريخ أحدث دولة في أوروبا – دولة ذات ماض صعب يتسم بتضحيات كثيرة لكن بنية أن تكون طرفا فاعلا على قدم المساواة في العالم الديمقراطي، دولة مزدهرة ومتقدمة وعادلة وآمنة يحق لأجيالها المقبلة أن تشعر بالفخر، بصرف النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو الديانة.

في هذه الذكرى السنوية الخامسة للاستقلال أصبحت دولة كوسوفو أقوى، بفضل انتهاء الإشراف الدولي وتولي مؤسسات كوسوفو ومواطنيها المسؤولية عن جميع الأمور. هذا دليل آخر على نضج مواطني كوسوفو في ما يتعلق ببناء الدولة. كوسوفو، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، واقع تم قبوله بالفعل وأصبحت عاملا من عوامل السلام والاستقرار عن طريق الإسهام في العمليات الإقليمية والدولية. ورغم صعوبة ولادتها كدولة، فإن كوسوفو من أنجح نماذج بناء الدولة في تاريخ الأمم المتحدة، وثمرة الضمير والعدالة الدولية. إن استقلال كوسوفو تحقق، من جهة، نتيجة مزيج من الجهود والتضحيات المستمرة لشعب كوسوفو في سبيل الحرية والكرامة، ومن جهة أخرى، نتيجة مساهمة المجتمع الدولي ودعمه لإنهاء فصل التفكك العنيف ليوغوسلافيا السابقة.

توطيد أركان دولة كوسوفو بات ملموسا. يعترف بكوسوفو الآن أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وثبت أن انتشار الاعتراف بها لا رجعة فيه. هناك العديد من البلدان الأخرى بصدد الاعتراف ببلوغ كوسوفو مركز الدولة ونيلها الاستقلال، ويمكنني أن أؤكد لها أن هذا القرار هو أعدل قرار يمكن أن تتخذه من أجل كوسوفو ومواطنيها. وأشير إلى أن هذه الاعترافات وغيرها من الاعترافات التالية تنبع من حقنا في مركز الدولة، الذي أكدته محكمة العدل الدولية في لاهاي، ومن الدور البناء الذي تضطلع به كوسوفو في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة البلقان، ومن التزامنا بتنفيذ خطة أهتيساري وحماية الأقليات وفقا لأعلى المعايير الدولية.

وفي هذا الصدد، وبعد الانضمام إلى عضوية المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في ٢٧ شباط/فبراير، أصبحت جمهورية كوسوفو عضوا في مجلس التعاون الإقليمي، وهو منظمة جامعة للتعاون الإقليمي في جنوب شرق أوروبا تضم ٤٦ دولة عضوا. بهذه العضوية، بدأت جمهورية كوسوفو السير على طريق لا رجعة فيه نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، لأن مجلس التعاون الإقليمي – كخلف لميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا هو الأداة الرئيسية السابقة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. سوف يكون لكوسوفو نفس حقوق التمثيل والتصويت والتوقيع شأنها شأن جميع الدول الأخرى الأعضاء في هذا المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد كوسوفو من حيث التعزيز الاجتماعي والمؤسسي لإمكاناتها البشرية وستحظى بدعم عدد من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المرافق الاستثمارية والمبادرات الإنمائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحرير التجارة والتحسينات في الصحة العامة والحوار الاجتماعي وغيرها من الإصلاحات.

ومن حيث الانضمام إلى المنظمات الدولية، أود أن أبلغ المجلس أن مجلس أوروبا اعتمد في ٢٢ كانون الثاني/يناير قرارا يمهد الطريق لإقامة علاقات رسمية مباشرة مع جمهورية كوسوفو. ويسمح القرار بإقامة علاقات تعاون مباشرة، خاصة في المجالات الرئيسية لحقوق الإنسان وحرية التعبير وحماية التراث الثقافي. وهذا الإجراء مهم لأنه سوف يعزز سيادة القانون بشكل مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتمكن برلمان كوسوفو من أن يرصد بشكل مباشر أعمال الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وحتى اليوم، اعترفت ٣٤ دولة عضوا من أعضاء مجلس أوروبا الـ ٤٧ بجمهورية كوسوفو.

اتسمت التطورات الداخلية في كوسوفو بالاستقرار السياسي والاقتصادي. أودأن أؤكد أن كوسوفو ما برحت تحافظ على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام رغم الأزمة العالمية المستمرة. وعلاوة على ذلك، فإن اقتصاد السوق الحر وأمن السوق للمستثمرين الأجانب أساسان هامان لزيادة رفاه مواطني كوسوفو.

وكما هو مبين في مرفق تقرير الأمين العام (S/2013/72)، اضطلعت كوسوفو بإصلاحات هامة في نظام القضاء دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير من خلال تشريعات من قبيل قانون المحاكم والقانون الجنائي الجديد وقانون الإجراءات الجنائية الجديد. وتتفق هذه الإصلاحات مع المعايير الأوروبية، وبذلك تهدف إلى تعزيز استدامة قطاع القضاء والادعاء العام في كوسوفو، بالتعاون الكامل مع الخبرات الأوروبية.

وفي سياق الحرب على الفساد، سن البرلمان قانونا في ١١ شباط/فبراير لتوسيع سلطات مصادرة الأصول المتأتية من الأعمال الإجرامية. واعتمد برلمان كوسوفو أيضا قانونا لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأقر برلمان كوسوفو أيضا استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد في ١١ شباط/فبراير. وبحلول أواخر عام ٢٠١٢، تم اعتماد استراتيجيات وخطط

عمل لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات، وبشأن الإدارة المتكاملة للحدود.

تحقق تقدم كبير في ما يتعلق بحماية التراث الثقافي والديني. في ١٢ شباط/فبراير، وقعت حكومة كوسوفو، وبوجه خاص وزارة البيئة والتعدين والتخطيط المكاني أمرا إداريا بإنشاء مجلس التنفيذ والرصد. يكفل إنشاء المجلس المزيد من الرصد المركز على المؤسسات الدينية ومؤسسات التراث الثقافي الصربية، وهو من الأولويات المستقاة من دراسة الجدوى المتعلقة ببدء المفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب. كما يسهم في تطبيع العلاقات بين مؤسسات كوسوفو والكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو.

ومجلس التنفيذ والرصد سيراقب ويُسهم في تنفيذ الأحكام القانونية لجمهورية كوسوفو بشأن حماية التراث الصربي الديني والثقافي فيها، بما يشمل بصورة خاصة أحكام القانون المتعلق بالمناطق المحمية الخاصة، ومركز بريزرِن التاريخي وقرية هوتشي ومادهي. ويتشارك في رئاسة هذا المجلس، المُنشأ بتشريع جمهورية كوسوفو والمدعوم من مجموعة الرئيس أهتساري، الحكومة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وقد خصَّصت حكومة بلدي في هذه السنة مبلغا أوليا قدره ١٠٠ ٠٠٠ يورو لتشغيل تلك الآلية. ورحَّب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالتقدم الإجمالي.

ومن خلال وزارة المجتمعات المحلية والعائدين، واصلت حكومة كوسوفو توفير الدعم المالي للمبادرات الهادفة إلى عودة الأقليات وإعادة اندماجها في كوسوفو. وبناء المنازل مثال واضح على الجهود الجارية المبذولة من جمهورية كوسوفو لإسكان العائدين من مختلف الفئات – بتوفير الظروف المعيشية الكريمة التي تترك بدورها أثرا إيجابيا على الجوانب الأخرى من الحياة، مثل العمالة والصحة والتعليم. وقد استجابت مؤسسات كوسوفو لمطالب الفئات الضعيفة بتركيز سياستها العامة واستراتيجيتها على الأشخاص المشرَّدين داخليا والعائدين، وبتهيئة ظروف أكثر ملاءمة للعودة المستدامة وإعادة الاندماج. وفي الأشهر الأخيرة، شيَّدت جمهورية كوسوفو أو رمَّمت ٧٦ مترلا للعائدين في جميع المناطق. وفي الفترة نفسها، أنجزت الحكومة ٢١ مشروعا للبنى التحتية في المجتمعات المحلية للأقلية العائدة. وهذه الاستثمارات جميعا تُسهم في إرساء استقرار الحالة الاجتماعية الاقتصادية في المجتمعات المحلية للأقليات الإثنية في كوسوفو. وأخيراس، أتخذنا خطوات لتيسير العودة من الجبل الأسود للأشخاص المشرَّدين من كوسوفو.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت كوسوفو تدابير جدّية لإدماج الصربيين المقيمين في شمال كوسوفو. لكنه من المؤسف أنّ الممارسات التدميرية للهيكليات الموازية ظلّت تشكِّل عقبة دائمة، وقوَّضت مقاصدنا النبيلة والتزامنا بالاستثمار الاجتماعي الاقتصادي في هذا الجزء من كوسوفو.

وحتى تاريخه، قدَّم المكتب الإداري الذي افتتحته حكومة جمهورية كوسوفو في شمال ميتروفيتشا الخدمات لأكثر من ٢ ٠٠٠ شخص من الطائفة الصربية يقيمون في الشمال. وهذا دليل إضافي على أنّه حتى في شمال البلاد، يمكن أن يكون هناك مجال للتعاون والتكامل. ونعتقد أنَّ المكتب سيكون مفيدا للسكان المحليين، لأنَّ المتوخَّى منه هو تحسين ظروفهم المعيشية بتوفير خدمات محلية أفضل، وإيجاد فرص العمل وتنسيق مساعدات المانحين الرامية إلى الاستثمارات في شمال كوسوفو.

ومن المؤسف أنّ المكتب قد استُهدف عدة مرات من جانب جماعات غير محددة في الشمال. ومؤخرا، تزايدت الاعتداءات العنيفة على مسؤولين كبار في المؤسسة من الجنسية الصربية، ممَّا جعل أعمال المكتب معرَّضة للمخاطر وأعمال

العنف، التي تمنعه من تنفيذ خدماته الإدارية اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، وقع ٢٠ حادثا آخر على الأقل في الشمال خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ولدينا الأدلّة التي تجعلنا نشتبه بأنّ الهياكل الصربية الموازية تقف وراء هذه الأفعال الإجرامية، الرامية إلى ترهيب المسؤولين العاملين في المكتب، بهدف منع الصربيين في الشمال من الاستفادة من الخدمات المعروضة عليهم.

وإننا نطالب صربيا بأن تُفكِّك هذه الهياكل القضائية والأمنية غير القانونية، وأن تتوقَّف عن محاولة إثارة التوتُّرات في كوسوفو. ولسنا وحدنا في هذه المطالبة التي يدعمها عدد كبير من البلدان التي استثمرت بقدر كبير من أجل السلام والاستقرار في كوسوفو، فضلا عن الدعم من الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى فصل الصربيين في الجنوب عنهم في الشمال، فإنّ استخدام أساليب التخويف في الحالة في البلديات الشمالية يحول دول إدماجٍ الشمال في مؤسسات كوسوفو. وتلك النزعة الإجرامية تُذكِّرني بحادثة رهيبة وقعت قبل سنتين تماما، حين أطلقت النار وأصابت نائب الرئيس الحالي لبرلمان كوسوفو، بيتار ميليتيتش، ممّا اضطره بسبب هذا الضغط العنيف إلى مغادرة شمال ميتروفيتشا. لذا، فإنَّ جميع المجتمعات المحلية في هذا الجزء من كوسوفو، بقيت طوال السنوات الـ ١٣ الماضية معرَّضة لخطر دائم نظرا لغياب سيادة القانون وانتشار الفوضى الناجمة عن ذلك.

يضاف إلى ذلك أنه في ١٩ آذار/مارس جرى الاعتداء على ضابط شرطة من كوسوفو في بلدية ليبوسافيتش. ووقع انفجار قوي قرب مدخل مركز الشرطة، مسبِّبا خسائر مادية جسيمة. ويراد من هذه الاعتداءات المُدبَّرة إبقاء الحالة الأمنية متوتِّرة، وعدم إتاحة أية فرصة للسلام وسيادة القانون.

ويتعيَّن عليّ أن أسترعي مجدداُ انتباهالمجلس لكون أنّ الحالة في البلديات الشمالية الثلاث، وكما ذُكر في في تقرير الأمين العام، تبقى مصدرا خطيرا لعدم الاستقرار في كوسوفو، فضلا عن كونها تهديدا خطيرا للهيكل الأمنيبأكمله في منطقتنا. وهذه الحالة الصعبة، الهادفة إلى الإخلال باستقرار عمل دولة كوسوفو، هي انتهاك كامل للمعايير الدولية وللقرار ١٢٤٤(١٩٩٩). فيجب وقْف هذه الحالة في أقرب وقت ممكن.

وعرْضنا لكل مواطن، بصرف النظر عن إثنيته، بسيط وواضح: إنّ دولتنا هي مستقبلنا المشترك، وسوف نبنيها من أجل مصلحتنا العامة، ولصالح مواطنينا المقيمين في بلديات شمال كوسوفو، الذين لا تزال حياتهم رهينة لدى جماعات معيَّنة. فإرساء سيادة القانون والنظام في الجزء الشمالي من أراضي جمهورية كوسوفو أساسي لتنميته في إطار دستور البلد وقوانينها، وللسلام والأمان والرفاه لمواطنينا من الطائفة الصربية.

وأودّ أن أعتقد أنّ نظيري من صربيا، رئيس الوزراء داتشيتش، شديد الاهتمام بسيادة القانون في شمال كوسوفو، وأنّ المجتمع الصربي المقيم هناك يتطور بشكل طبيعي وبدون خوف.

وتبقى حرية التنقُّل أحد التحديات الرئيسية في ذلك الجزء من أراضي كوسوفو. فالحواجز المُقامة ليست مجرَّد عوائق مادية، بل إنها فوق ذلك توجِّه رسائل سياسية بشأن الانقسامات العرقية. وحتى الحضور الدولي – قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو – محروم من حرية التنقل، ممَّا يجعله غير قادر على تنفيذ مهامّه. وقد شهدنا سيناريوهات مماثلة في البوسنة والهرسك وكرواتيا خلال الحرب في تسعينات القرن الماضي. لكنني أودّ أن أطمئن المجلس مجددا إلى أن كوسوفو لن تكون مقرا للانقسامات والحواجز. ولن نسمح ببناء جمهورية صربسكا جديدة.

ولديّ ثقة كاملة بأنّ الحواجز المادية التي أُقيمت في طرقات مختلفة في الشمال للحؤول دون حرية التنقل ستُزال طوعيا من جانب المواطنين المقيمين هناك. فالانعزال الذاتي لا يؤدي إلى التقدُّم؛ وإعاقة حرية التنقل ينبغي ألاّ تكون قيمة تروِّج لها

صربيا. ومن المؤسف أن يبقى دور صربيا تدميريا بالاستخدام والتشغيل غير القانونيَّين لهيكليات غير شرعية في كوسوفو، مضيفا بذلك المزيد من تفاقم الحالة السياسية والأمنية.

وفي هذا السياق، وبمناسبة السنة الأرثوذكسية الجديدة في كانون الثاني/يناير المنصرم، وقع حادث بين شرطة كوسوفو – بصفتها القوة الشرعية والقانونية الوحيدة – وعشرة أفراد من الهياكل غير القانونية – التي تُسمَّى قوات الدفاع المدني – التي يُفترَض أنّها شاركت في حماية المسؤول الحكومي الصربي، الكسندر فولين، أثناء زيارته بلدية غراكانيتشا.

وفي ذلك الحادث، أُعيقت شرطة كوسوفو عن أداء واجبها الرسمي في حماية النظام العام، واستُفِزَّت بشدة. ونتيجة لذلك، فقد اصطحبت الأفراد العشرة إلى مركز الشرطة في غراكانيتشا، للاشتباه بأنهم تجاهلوا الأنظمة القانونية للشرطة.

لقد تم اصطحاب هؤلاء الأفراد إلى مخفر الشرطة لتمكين الشرطة من القيام بالواجبات والمسؤوليات الأمنية. واتخذ هذا الإجراء حفاظا على أمن المسؤول الصربي. على الرغم من الاتجاه إلى تسييس القضية وتمكين وسائل الإعلام من ترديد أصداء مزاعم إساءة عرقية، فإن قرار شرطة كوسوفو كان عادلا ومشروعا. وفيما يتصل بالحادث، أود أن أحيل المجلس إلى الإبلاغ البناء والدقيق الصادرة عن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والوارد في أحد مرفقي تقرير الأمين العام حيث جاء فيه: ”لم تقدم أي شكاوى بشأن معاملة شرطة كوسوفو للمحتجزين في أي من هاتي المناسبتين“ (S/2013/72، المرفق الأول، صفحة ١٤).

بعد إزالة نصب الشهداء الألبان في منطقة وادي بريسيفو في ٢٠ كانون الثاني/يناير، اندلعت ردود فعل عاطفية وعنيفة إذ قام أفراد مجهولو الهوية بتدمير المقابر الأرثوذكسية الصربية والنصب التذكارية للحرب العالمية الثانية في ثمانية مواقع في كوسوفو. أدانت حكومة كوسوفو والمجتمع المدني المحلي والوجود الدولي تلك الحوادث، وقامت شرطة كوسوفو بإلقاء القبض على عدد من الأشخاص المشتبه فيهم، وهي ملتزمة بمواصلة إجراء تحقيق فعال في تلك القضايا. ومن الجدير بالذكر أن حكومتي قد خصصت مبلغ ٠٠٠ ٩٧ يورو لإصلاح سريع للضرر الذي لحق بالقبور والنُصَب التذكارية. وأؤكد للمجلس أننا لا نتعامل هنا مع أعمال منسقة. ويسرني أيضا ما لمسته من استجابة فورية من المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون والإدانة العلنية لتلك الأفعال من جانب القيادة الكوسوفية.

أما فيما يتعلق بالمزاعم بارتكاب جرائم حرب في كوسوفو، وهي اتهامات وردت في تقرير الأمين العام، فنحن على يقين من أن التصدي لتلك المزاعم سوف يؤكد نقاء وعدالة الحرب التي يخوضها شعبنا سعيا لنيل حريته واستقلاله. وفي حين أن الدولة الصربية لم تقم حتى الآن بإصدار اعتذار رسمي عن انتهاكات حقوق الإنسان والتطهير العرقي في كوسوفو والتي تبناها النظام، نرحب بالبيان الذي أدلى به الجنرال في الجيش اليوغسلافي، دراغوليوب أويدينيتش، أمام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في كانون الثاني/يناير من هذا العام والذي اعترف فيه بارتكاب جرائم حرب في التسعينات من القرن الماضي ضد ألبان كوسوفو. إن اعترافه يشكل إقرارا هاما مفاده أن العنف كان منظما ومقبولا لدى السلطات الصربية في ذلك الوقت، وهي حقيقة اعترفت بها الأمم المتحدة بالفعل ووثقتها. ونحن نشجع المؤسسات في صربيا على الاعتراف بالجرائم التي ارتُكبت في كوسوفو والسماح بقول الحقيقة وتوثيقها. ومن الواضح أن ذلك سيمثل أساسا متينا وفتحا كبيرا أمام المصالحة والتعايش.

في ذلك السياق، قامت حكومتي في ١٨ آذار/مارس بإنشاء فريق عمل لتناول مسائل الماضي والمصالحة. وقد أرجئ تشكيل هذا الفريق حتى ذلك الحين، ولكننا نرى الآن أن مجتمعنا قادر على التعامل مع الماضي بطريقة أو بأخرى من أجل استعادة

العلاقات والبحث عن الحقيقة ومواجهتها والمطالبة بتعويضات عن أضرار الحرب كما نصت عليها عموما نظم العدالة الجنائية. وبما أنه ليست لدينا علاقات طبيعية مع صربيا، فإن عملية تناول مسائل الماضي ومواجهتها قد أصبحت أكثر صعوبة. ومع ذلك، فإن حكومة جمهورية كوسوفو تعتقد أنه يتعين علينا التعامل مع الماضي، مع الأخذ في الحسبان حقوق ووضع كل ضحية من ضحايا الحرب. ومهما يكن من أمر، نعتقد أيضا أن توقيع أي معاهدة سلام تنظم العلاقات بين كوسوفو وصربيا يجب أن تشمل اعتذارا صربيا، والتعويض عن أضرار الحرب والحقيقة المتعلقة بمسألة الأشخاص المفقودين وغيرها من المسائل المتعلقة بالحرب. هذا من شأنه أن يساعد على تهيئة بيئة تفضي أكثر إلى مواجهة الماضي وتناول المسائل المعلقة.

لقد دخلت جمهورية كوسوفو في حوار سياسي مع صربيا توسط فيه الاتحاد الأوروبي وأدارته ببراعة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين أشتون. وبطبيعة الحال، حظيت العملية بتأييد شديد من جانب كل الديمقراطيات في العالم المهتمة في المساهمة في إحلال السلام والاستقرار. ويهدف الحوار إلى تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، ويعتبر أداة رئيسية لدمج السكان الصرب في شمال كوسوفو في الحياة الاجتماعية والمؤسسية في البلد بتوفير الفرص لهم لتحسين أحوالهم المعيشية وتوفير الأمن لهم، والخدمات العامة، وسيادة القانون والقيادة الاقتصادية والحكم الديمقراطي.

وبناء على الحالة الراهنة لعملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، ما زلت متفائلا بتحفظ بحل المسائل العملية والتقنية بين الدول، إذ نلتزم بالشروط الأساسية التي ستؤدي بنا إلى المرحلة التالية المتمثلة في الاعتراف المتبادل. وبطبيعة الحال، فإنها ليست عملية سهلة على الإطلاق. بل في الواقع، إنها عملية صعبة للغاية بالنسبة لكوسوفو وصربيا على السواء لأن مرارة الماضي لم تجف بعد. ولكن أودأن أؤكد للمجلس بأن العملية يمكن أن تنجح بتوفر الحد الأدنى من الإرادة السياسية لدى صربيا. ولذلك، أدعو صربيا مرة أخرى إلى التحلي بروح الواقعية والمنطق واغتنام الفرصة المتاحة لنا للتوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين بلدينا. إن النجاح في هذا الحوار سيستفيد منه البلدان وفوق ذلك كله مواطنونا. فإذا كُتب النجاح للحوار فلن نجد خاسرين – بل فائزين.

في الوقت نفسه، تعتزم كوسوفو المضي قدما في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بالإسراع بعملية الاندماج الأوروبي، وتنسيق الجهود المشتركة للوفاء بمتطلبات العضوية. وننخرط أيضا في حوار لتعزيز صورتنا الدولية بالحصول على مزيد من الاعترافات بدولتنا وعضويتنا في المنظمات الدولية، بما في ذلك طلبنا المشروع للانضمام إلى الأمم المتحدة.

إن التزامنا بالحوار مع صربيا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ وقرارات الجمعية ذات الصلة المتعلقة بكوسوفو، يأتي في امتثال كامل لدستور وقوانين كوسوفو. وفي الحوار مع صربيا لا يمكن أن يكون هناك مفاوضات بشأن السيادة، أو المركز السياسي، أو السلامة الإقليمية لكوسوفو. إن الدعم الدولي لتلك الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها مسألة مهمة جدا بالنسبة لنا.

ومما لا شك فيه أن خطة اهتيساري التي تتبناها الأمم المتحدة لا تزال تمثل أكبر عرض سخي ممكن، يُقدم إلى الصرب في كوسوفو مع توفير مجال واسع من الحكم الذاتي والقدرة على ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتوفر خطة اهتيساري للصرب في الشمال، في جملة أمور، حكما ذاتيا محليا واسعا، وحق الصرب في استخدام لغتهم الأصلية في جميع الشؤون العامة، وتوفر حرية الإعلام، وحرية التعليم على المستوى الابتدائي، والثانوي والجامعي، وتوفر الفرصة لنظام صحي شامل، وإدارة مالية محلية، والحق في اختيار قيادة الشرطة المحلية، والحق في تشكيل الجمعيات في البلديات

التي تسكنها أغلبية صربية، والحق في الإبقاء على وشائج خاصة مع البلديات في صربيا. لذلك فإن خطة اهتيساري فضفاضة جدا وسخية إذ أنها توفر طائفة واسعة من قدرات الحكم الذاتي للأقليات كما ثبت ذلك من خلال عملية نزع الطابع المركزي الفعال منذ استقلالنا قبل خمس سنوات، مما أدى إلى زيادة المشاركة السياسية للصرب في كوسوفو وزيادة الاستقرار بين المجموعات الإثنية وتحسين الرفاه الاجتماعي.

وفي عملية الحوار مع صربيا عقدنا سبع جولات من الاجتماعات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد تحققت نتائج ملموسة حتى الآن، مما يعطي الأمل في تكليل العملية بالنجاح. ونحن الآن تقريبا في المرحلة النهائية من هذه العملية. ومن سوء الطالع أن الجانب الصربي في الأشهر الثلاثة الماضية قد خرج علينا ببرنامج يتطلب حكما ذاتيا للإقليم بالنسبة لصرب الكوسوفو وإنشاء كيان منفصل في كوسوفو.

بالمثل، اقترحت صربيا لاحقا إنشاء رابطة أو رابطة مجتمعية في البلديات الصربية في كوسوفو، على أن تكون ذات سلطات تشريعية وتنفيذية وتكون نتيجة لانتخابات مباشرة. وهذا الاقتراح هو محاولة أخرى فاشلة لإنشاء مستوى ثالث للحكم في كوسوفو. وهو يتعارض مع نظامنا الدستوري الذي تم بناؤه بالتعاون مع شركائنا الدوليين. ونحن قلقون جدا من أن هذه المقترحات تهدف إلى إنشاء جمهورية صربسكا جديدة في كوسوفو، والذي من شأنه جعل كوسوفو غير عاملة وغير مستقرة وتعقيد التوافق السياسي الداخلي والتسبب في إصابة عملية اندماجنا الأوروبي وإدماج الأقليات في كوسوفو بالركود وهدم عملية اللامركزية الناجحة في كوسوفو واستعداء السكان الذين يشكلون الأغلبية وتقويض جميع الاستثمارات السياسية والاقتصادية الدولية التي تمت خلال السنوات الـ ١٤ الماضية. وهذه فكرة لا يمكن وضعها موضع التنفيذ في كوسوفو.

ونحن شهود على أن مثل هذه الترتيبات في المنطقة قد أصبحت عقبات هيكلية أمام السلام والمصالحة العرقية والديمقراطية والمواطنة المتعددة الأعراق والحوكمة الفعالة. ومن المهم التأكيد على الالتزام والتصميم الدوليين في ما يتعلق بحقيقة أن أي تغيير في الحدود في غرب البلقان أو أي اتجاه نحو عملية إعادة ترتيب إقليمية يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة ويتسبب في اشتعال الانقسامات العرقية ويخلق مشاكل أخرى.

والاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في سياق الحوار التقني والسياسي هامة جدا لأنها تعالج قضايا شغلت بالنا لفترة طويلة وجعلت حياة مواطنينا صعبة. واتفاق التعاون الإقليمي يسمح بتمثيل كوسوفو على نحو مستقل في المنظمات وفي الأحداث الإقليمية وينهي الغموض والتمثيل غير المباشر. والاتفاق على افتتاح مكتب اتصال وتبادل ضباط الاتصال يفتح فصلا أوليا في إقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية كوسوفو وصربيا بوصفهما بلدين مستقلين تربطهما علاقات حسن جوار.

والاتفاق على الأختام الجمركية ينسخ الترتيبات غير الرسمية وينشئ إدارة سليمة في مجال الجمارك ويزيد من المنافع الاقتصادية لكوسوفو وصربيا. والاتفاق على إعادة السجل المدني والسجلات المساحية سيمكن من تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية.

وأخيرا، فإن الاتفاق على الاعتراف بالشهادات الجامعية يسمح بتوظيف المزيد من الشباب. وواقع الأمر هو أن صربيا تقبل تدريجيا، في سياق هذه العملية التاريخية، بشرعية ودستورية جمهورية كوسوفو.

وتم قبول الاتفاق المساحي الذي أقرته المحكمة العليا لكوسوفو بوصفه المرجعية النهائية. وبشأن لوحات تسجيل المركبات، جرى القبول بوزارة الداخلية في كوسوفو باعتبارها صاحبة القول الفصل، تماما مثلما أن جمارك كوسوفو هي صاحبة الكلمة النهائية في مجال الجمارك.

وفي الحوار الحالي، برهنت كوسوفو على أنها أكثر اتساقا ومسؤولية وحسما في تنفيذ الاتفاقات. فقد اتخذنا جميع التدابير السياسية والتقنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وأعربنا أيضا عن استعدادنا لزيادة الاستثمارات الاقتصادية في هذا الجزء من كوسوفو.

وللأسف، لم تظهر صربيا نفس المستوى من الاستعداد، كما يتضح من العديد من التأخيرات والعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقات المبرمة. وصربيا لا تزال تحاول منع كوسوفو من المشاركة في الأحداث الإقليمية.

والاتفاق على حرية الحركة تعوقه الحواجز الموجودة في شمال كوسوفو، والتي تقام، للأسف، بتوجيه من بلغراد. وهناك تأخير غير مبرر في إعادة الوثائق المساحية والسجل المدني.

والاتفاق على فتح مكاتب اتصال وتبادل ضباط الاتصال، والذي لم يُنفذ بعد، يمثل خطوة هامة نحو إقامة علاقات دبلوماسية بين بلدين مستقلين.

ومن القضايا الأخرى التي لم تُحسم بعد في سياق هذا الحوار مصير المفقودين أثناء الحرب في كوسوفو حيث لا يزال هناك ١ ٧٠٠ شخص مفقودين؛ وقضية الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتفكيك الهياكل الصربية الموازية غير القانونية في مجال الأمن والتي تعمل في شمال كوسوفو في انتهاك للقانون الدولي.

ونحن نتوقع عن حق وجود تفاني وتصميم لدى صربيا بخصوص التنفيذ الكامل للاتفاقات، وكذلك التفكيك الفوري لهياكلها في كوسوفو. ونؤكد للمجلس أن جمهورية كوسوفو ستقوم بدور بناء في هذا الحوار، كما فعلت في الماضي، وفقا للدستور ولقوانيننا وبحسن نية، وذلك لتحسين حياة المواطنين والتوصل إلى اتفاق لتطبيع علاقاتنا مع صربيا، يزيد من تعزيز وترسيخ دولتنا والاعتراف الدولي بها.

وقد أثبتت جمهورية كوسوفو، ولا تزال تثبت، أنها تتبنى القيم الأوروبية. وأصبح جدول الأعمال الأوروبي لبلدي بالفعل خطة عمل للمجتمع بأسره، حيث نعتبر الاندماج في الاتحاد الأوروبي حافزا لتحقيق أهم أهداف مجتمعنا، وهي: الاستقرار السياسي واحترام حقوق الإنسان وبناء اقتصاد مستدام. وجدول الأعمال الأوروبي هو برنامج إصلاح، وليس اندماج فحسب. وهذه العملية لم تبدأ بالأمس. فمنذ مؤتمر قمة تسالونيكي لعام ٢٠٠٣، شقت كوسوفو طريقها المستقل في ما يتعلق بالاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وقد دخلت كوسوفو بالفعل فترة هامة بوصفها بلدا حيث أحرزت تقدما كبيرا في العديد من المجالات، مما جعل كوسوفو محط تركيز سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي. وحدث ذلك نتيجة للإصلاحات التي نُفذت والدعم الشامل والتصميم اللذين أظهرهما جميع الأطياف السياسية ومواطنو جمهورية كوسوفو. ويشرفني أن أمثل مجتمعا تتجاوز فيه نسبة التأييد الشعبي للاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ٩٠ في المائة؛ وهو يحافظ على هذا التأييد عند مستوى أعلى بكثير مقارنة بالبلدان الأخرى.

وأكدت المفوضية الأوروبية أن بلدنا حقق تقدما كبيرا على طريق عضوية الاتحاد الأوروبي، مشددا على أن كوسوفو مستعدة لبدء مفاوضات حول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بوفائها بمعايير محددة في الأجل القصير في مجالات سيادة القانون والإدارة العامة وحماية الأقليات والتجارة. وأعادت زيارة مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون توسيع العضوية وسياسة الجوار، السيد ستيفان فول، لبريشتينا مؤخرا التأكيد على هذا النجاح المشترك.

وجمهورية كوسوفو تخطو خطوات واسعة، في المقام الأول، نحو إقامة علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي. وبالتوقيع على

اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، فإننا نخطو الخطوة الأولى الهامة جدا على طريق عضوية الاتحاد والاندماج الكامل فيه.

كما سيمكن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب كوسوفو من أن يكون لديها منظور طويل الأجل للتنمية الاقتصادية المستدامة، الأمر الذي سيحسن وضع كوسوفو التجاري ويوفر الاستقرار للمستثمرين الأجانب. وسيكون لذلك تأثير كبير على النهوض بالعملية الديمقراطية، وتعزيز الإصلاحات الداخلية وتعميق التعاون السياسي والاقتصادي بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، نرحب بمشروع قرار البرلمان الأوروبي بشأن كوسوفو المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣. وعلى وجه الخصوص، نرى أن من المهم للغاية أن مشروع القرار يشجع البلدان الخمسة المتبقية في الاتحاد الأوروبي التي لم تعترف باستقلال كوسوفو على القيام بذلك؛ ويرفض التقسيم الإقليمي لكوسوفو؛ ويؤكد روح حزمة اقتراحات اهتيساري ويشدد على أن هذه الخطة تمثل إطارا مناسبا لحل النزاعات في الشمال؛ ويرحب بنهاية استقلال كوسوفو الخاضع للإشراف في أيلول/سبتمبر من العام الماضي؛ ويرحب بزيادة مشاركة ممثلي كوسوفو في المنظمات والمبادرات الدولية؛ ويرحب باتفاقات الحوار بين بريشتينا وبلغراد التي تم التوصل إليها حتى الآن؛ ويدين أعمال العنف في شمال كوسوفو والمسلك المنحرف للجماعات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمضي كوسوفو قدما في عملية رفع القيود على التأشيرات لمواطنيها. وحكومتي ملتزمة بشدة بالانتهاء من هذه العملية سريعا ليتسنى لشعب كوسوفو الخروج من العزلة التي عاش فيها لأكثر من عقدين والتنقل بحرية، مثل غيره من شعوب البلقان. وقد أثبتت حكومة كوسوفو أنها قادرة على إحراز تقدم بشأن المعايير التي وضعتها المفوضية الأوروبية، بما في ذلك في مجالات السماح بالدخول مجددا؛ وإعادة الإدماج؛ وأمن الوثائق؛ والإدارة المتكاملة للحدود، وإدارة الهجرة؛ واللجوء، ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب؛ والتعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون؛ والتعاون القضائي في المسائل الجنائية؛ وحماية البيانات؛ والحق الأساسي في حرية التنقل.

غير أنني أود أن أوضح أن أي تفاوت يشكل عبئا إضافيا على كوسوفو لتنفيذ معايير جديدة غير مطلوبة من بلدان غرب البلقان الأخرى من شأنه أن يضر بصورتها وبمصداقية العملية. فكوسوفو لا يمكن أن تضيع يوما واحدا لأن عقودا قد ضاعت بالفعل نتيجة الفصل العنصري والصراع.

وقبل كل شيء، فإننا ندعو الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الوحدة الداخلية في كوسوفو، دون مزيد من الإعاقة لاندماجنا المستحق.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن لا مجال في غرب البلقان للصراع أو نهج سياسات عدائية تهدف إلى انتهاك السلامة الإقليمية بأي ثمن، منذ تفكك يوغوسلافيا السابقة. إن الجهود الرامية إلى إشعال صراعات مجمدة من خلال زعزعة استقرار المنطقة محكومة بالفشل. وعدلت جمهورية كوسوفو دستورها لتعكس أنه ليس لديها مطالب إقليمية ضد أي دولة أخرى.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن كوسوفو هي إحدى الحالات الأكثر نجاحا لبناء الدولة وبناء السلام في تاريخ الأمم المتحدة والحوكمة الدولية بشكل أعم. وقد تم تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لفترة طويلة. وقد قمنا بتنفيذ خطة أهتيساري، مما أدى إلى الاختتام الناجح للإشراف الدولي في أيلول/سبتمبر الماضي. حتى الآن، اعترف نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكوسوفو وهي عضو في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، فضلا عن العديد من المبادرات الإقليمية والدولية الأخرى. وكوسوفو بصدد تنفيذ عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي كعضو كامل العضوية من ضمن الدول الأخرى. وشكلت كوسوفو

حكومة ديمقراطية، وبنت مجتمعا متعدد الأعراق وتحافظ على نمو اقتصادي مستدام.

وقد جرى الاعتراف بجمهورية كوسوفو على الصعيد الدولي، مما ينبغي لجميع أعضاء مجلس الأمن الترحيب به. وعلاوة على ذلك، فإننا نتوقع بحق أن يقوم مجلس الأمن في المستقبل القريب، نظرا للتطورات الحاصلة في كوسوفو والمنطقة، وعلى وجه الخصوص اقتناعنا بأن كوسوفو وصربيا ستطبعان علاقاتهما كدولتينتيجة لعملية الحوار، بصياغة واعتماد قرار جديد يجعل كوسوفو دولة عضوا في الأمم المتحدة متساوية مع الآخرين ومحبة للسلام، وقادرة على الحفاظ على النظام وتحمل المسؤوليات على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كاييناموورا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية) : أودأن أعرب عن تقديري للسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على قيادته والتزامه فيما يخص بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجهوده التي يبذلها لتنفيذ ولايته في كوسوفو.

كما أشكر أيضا، السيد إيفيتسا داتشيتش والسيد هاشم تاتشي على بيانيهما. ويظهر حضورهما اليوم في المجلس إرادتهما السياسية وشجاعتهما، للشروع في عملية صعبة لكن لا غنى عنها والمتمثلة في العمل معا من أجل تطبيع العلاقات بين العاصمتين.

عندما نتدبر تاريخ هذه المشكلة المطروحة، فإن المسار الذي نراه هو مسار ماض مرير وذكريات مريرة. ومع ذلك، في رواندا نعتقد أنه يصب في المصلحة المشتركة للجانبين، من أجل فتح صفحة جديدة بخصوص ذلك الجزء من تاريخهما ومواصلة مفاوضات جادة لتحقيق السلام والأمن الدائم في المنطقة. وبنفس الروح، يحدونا الأمل في أن يحرز كلا الزعيمين المزيد من التقدم بشأن المسائل المعلقة، وخاصة تلك المتعلقة بشمال كوسوفو، والتوصل إلى اتفاق في ضوء الاجتماع القادم المقرر عقده في ٢ نيسان/أبريل.

قطع كلا الزعيمين خطوات هامة. وفي ذلك الصدد، فإننا نأمل في استعداد المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، بشكل جيد، لتعبئة الموارد وتقديم الدعم السياسي لتشجيع الزعيمين على التوصل إلى اتفاق مستدام، يؤدي إلى إحلال سلام دائم.

بالإشارة إلى التقرير المعروض على المجلس (S/2013/72)، فإنه يشير إلى التطورات الإيجابية الحاصلة في كوسوفو، ونعترف بأن الحالة كانت هادئة نسبيا. ومع ذلك، فإن التوترات المستمرة في شمال كوسوفو تثير القلق، ويمكن أن تشعل العنف الطائفي، الذي من شأنه أن يسبب ضررا دائما للسلام والأمن وحتى الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وأقر بأن تحسنا قد طرأ على شرطة كوسوفو، التي تولت مسؤولية توفير النظام وحكم القانون، ومعالجة شواغل المواطنين من خلال زيادة مشاركة المجالس البلدية لأمن المجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فيما يخص مساعدة وزارة العدل على تنفيذ إصلاح قطاع العدالة. ونحن نرحب أيضا بالتعاون بين البعثة والمنظمات الدولية الأخرى، كما تجلى ذلك في العمل المنجز. إننا نشجع المجتمع الدولي الإبقاء على التزامه وزيادة دعمه لتمكين تلك المنظمات من تنفيذ ولاياتها. ولا أزال مقتنعا أيضا بأن مهمة بناء منطقة مستقرة ومزدهرة سوف تتطلب اجتماع الزعيمين للعمل معا والتفاوض بشأن حل دائم.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أنه بمقدور البلدين تحقيق السلام في المنطقة، لذلك من المهم، إظهار الطرفين الإرادة السياسية والرغبة الصادقة في مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى إحلال سلام دائم.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أودأن أشكر السيد ظريف على عرضه التقرير الفصلي للأمين العام (S/2013/72) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أشكر، رئيس وزراء صربيا والسيد هاشم تاتشي على بيانيهما.

سأتناول أساسا المسائل المرتبطة بالحالة الأمنية غير المستقرة المستمرة في شمال كوسوفو، وتلك المتعلقة بتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. نفدت سلطات كوسوفو وصربيا، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي لما يناهز سنتين عملية تهدف إلى تطبيع العلاقات بينهما. ويرحب بلدي بالتقدم المحرز منذ ذلك الحين. ومن الجدير بالذكر أن الحوار على المستوى التقني قد أدى إلى إبرام اتفاق يهدف إلى تحسين الحياة اليومية للشعب في الإقليمين، الذي تأثر وجوده جراء حالة الجمود على الين السياسي والقانوني.

ومن ثم فقد اتفق الجانبان على ترتيبات، لا سيما تبادل ضباط الاتصال، من أجل تحسين الاتصالات والإدارة المشتركة لنقاط العبور. كما اتفقا على نظام جمارك ينطوي على الاعتراف بالوثائق بما في ذلك لوحات تسجيل المركبات، ووثائق الهوية والشهادات الجامعية الصادرة عن كوسوفو. وبلدي مقتنع بأن مثل هذه المبادرات من شأنها تعزيز التقارب بين شعب كوسوفو وصربيا من خلال تعزيز التبادلات بين كلا الإقليمين، ومن خلال معالجة التوترات اليومية الناشئة عن التعايش.

وتطور الحوار الجاري من المسائل التقنية إلى المسائل المرتبطة بالسياسة، خلال الأشهر الأخيرة، الأمر الذي نرحب به. كما أننا نثني على الزخم الإيجابي الذي أتاحته جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والتي أبرزتها الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا في بروكسل في ٦ شباط/فبراير بين رئيس صربيا وزعيم كوسوفو، وبين رئيسي وزراء البلدين في ١٩ و ٢٠ شباط /فبراير. إن توغو ترحب بالعزم التي عبر عنه كبار المسؤولين في تلك الاجتماعات على تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو.

إن الرمز القوي لعملية التطبيع التي تمثلها تلك الاجتماعات أمر مشجع، بالنظر إلى أنه منذ بضع شهور كانت مواقفهما جامدة لدرجة أنه لم يكن متصورا عقد مثل هذه الاجتماعات بين كبار مسؤولي صربيا وكوسوفو. ومع ذلك، وعدا الجانب الرمزي، تأمل توغو في أن يستمر الزخم من أجل التوصل إلى تسوية سريعة للمسألة الحساسة والمعقدة المتعلقة بالحفاظ على هياكل صربية موازية في شمال كوسوفو، وفي نهاية المطاف الوضع النهائي لكوسوفو.

ولذلك، فإننا نحث الجانبين على أن يكونا أكثر انفتاحاً ومرونة إزاء حل يرضي جميع الأطراف يحقق مصالح السكان من الصرب والكوسوفيين ويعزز السلام والاستقرار في المنطقة.

كما أن توغو ما زالت تشعر بالقلق حيال التوترات العرقية التي لا تزال بادية في شمال كوسوفو، خاصة في شمال ميتروفيتشا، مما قد يعرض جهود المصالحة للخطر. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير، كانت هناك زيادة في عدد المظاهرات التي تندد، بصورة خاصة، بجوانب معينة في الاتفاق بشأن الإدارة المتكاملة للمعابر وبناء المساكن للألبان الذين أعيد توطينهم في شمال ميتروفيتشا والقيود على حرية انتقال كبار المسؤولين الصرب إلى كوسوفو، الأمر الذي أدى بالرئيس الصربي إلى إلغاء زيارته لدير غراتشانيكا في كانون الثاني/يناير.

وتدلل تلك التطورات على استمرار التوترات العرقية والتجاوب المحدود محلياً مع مبادرات المصالحة. وترى توغو أنه يجب أن يكون هناك تركيز خاص على الأثر المحلي لعملية

المصالحة. وفي هذا الصدد، ندعو السلطات الدينية والمجتمع المدني في صربيا وكوسوفو إلى إلى مزيد من التفاعل بغية التقريب بين الطوائف المختلفة. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بنموذج الحوار بين الكنيسة الأرثوذكسية في كوسوفو والسلطات المحلية في بيجي بشأن نطاق كبير من المسائل العملية.

إن انعدام الأمن يقوض الجهود الرامية إلى التقريب بين الصرب والكوسوفيين. ولذلك أثره السلبي على قرار النازحين واللاجئين من شمال كوسوفو بشأن العودة وإعادة الاندماج من عدمه. ولذلك، تحث توغو سلطات كوسوفو على مواصلة التحقيقات الجارية في حالات الاعتداء على الصرب المقيمين في كوسوفو وممتلكاتهم بغية القصاص من مرتكبيها وتقديم التعويض اللازم للضحايا.

بالنسبة لمسألة النازحين، يرحب بلدي بالزيارة التي قام بها أعضاء روابط أسر المفقودين من صرب كوسوفو لقبرص يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، للاستفادة من خبرة قبرص في هذا المجال. ونتطلع إلى سرعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك الزيارة التي تؤكد أهمية ملكية السكان أنفسهم لمثل هذه الأنشطة ومشاركة روابط الأسر في كل المناقشات والقرارات المتعلقة بهذه المسألة.

وتوغو تشعر بالقلق أيضاً حيال ظاهرة الفساد وتفشي الجريمة المنظمة على نطاق واسع، وخاصة في شمال كوسوفو. وندعو سلطات كوسوفو إلى أن تبذل قصارى جهدها من أجل مكافحة تلك الآفة على نحو فعال. ونحيط علماً بالقرارات التي اتخذتها سلطات كوسوفو في هذا الصدد، كما عرضها السيد تاتشي. ونرى أنه ينبغي أن يتوفر لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العدد الكافي من الموظفين بغية مواصلة التركيز على منع تلك الآفة وقمعها.

وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بمزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية، نكرر دعوتنا لكوسوفو وجيرانها للسماح لفريق التقصي الخاص التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بالعمل في هدوء والتعاون الكامل معه. ونأمل في سرعة انتهاء التحقيقات التي يجريها المدعي العام وليامسون بطريقة محايدة قدر الإمكان بغية حسم تلك المسألة نهائياً، بالنظر إلى ما تحدثه من انقسام في صفوف الشعب وفي الآراء.

وأود أن أختتم بياني مكرراً تهنئة بلدي للاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وجميع المنظمات الشريكة التي تواصل العمل إلى جانب سلطات كوسوفو من أجل منع التوتر والتشجيع على اعتماد حلول توافقية من خلال القيام بدور هام في الوساطة وتيسير الحوار.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على تقريره بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/72). كما نتقدم بالشكر للسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه للتقرير، والسيدين إيفيتسا داتشيتش وهاشم تاتشي على بيانيهما.

تقرير الأمين العام يؤكد مرة أخرى أن الأمم المتحدة تواصل الاضطلاع بدور أساسي في ضمان الاستقرار والحياد في كوسوفو وفي المنطقة. ونؤكد مجدداً على أهمية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كإطار قابل للتطبيق في كوسوفو، إلى جانب أهمية الاحترام الكامل للقانون الدولي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نحيط علماً بالتقدم المحرز في الحوار بين الأطراف التي نتقدم إليها بالتهنئة لا على المستوى الذي بلغه الحوار فحسب، بل وعلى جودته إذ أنه انتقل من المستوى الفني الأَوَّلي إلى المستوى السياسي، ليفتح آفاقاً جديدة لحل عدد من المشاكل التي طال عهدها. ويبين تقرير الأمين العام كذلك أنه على الرغم من التطورات الحاصلة في الحوار الرفيع المستوى، ما زالت الحوادث والتوترات تقع في

الميدان. لذلك، من الأهمية بمكان أن يكون لنتائج الحوار أثر إيجابي على أرض الواقع، وخاصة في الشمال.

وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لعدم تمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالحالة في شمال كوسوفو خلال الجولة الأخيرة من المحادثات التي عقدت في ٢٠ آذار/مارس في بروكسل. ونشجع الأطراف على مواصلة تلك الجهود، تماشياً مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، في الجولة التالية التي ستعقد في ٢ نيسان/أبريل.

إن شمال كوسوفو ما زال مبعث قلق بالنسبة لوفدي. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نلاحظ أنه منذ بداية هذا العام حتى يومنا هذا، وقع أكثر من ٢٠ حادثة استخدمت خلالها الأجهزة المنفجرة. ويوثق التقرير حوادث خطيرة طالت موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أيضاً. كما يشير التقرير إلى عمليات الاعتقال وإساءة معاملة صرب كوسوفو اثناء الاحتفالات بعيد الميلاد في ٧ كانون الثاني/يناير. ومن المهم أن تجري بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو والسلطات المحلية تحقيقاً في كل حادث من تلك الحوادث. ويسرنا أن تلك الكيانات زادت من تواجدها وأنشطة الوقاية رداً على تلك الحوادث.

وفضلاً عن ذلك، تقلقنا حالة المكتب الإداري في ميتروفيتشا. ونأسف لتجميد دفع المرتبات من ميزانية كوسوفو للعاملين في ذلك المكتب. وبالنظر إلى العمل المهم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لكفالة التنسيق والتعاون بين أطراف الوجود الدولي في الشمال، لا بد من إيجاد حلول لتمكين إدارته من مواصلة القيام بمهام الوقاية والوساطة والتيسير المناطة بها.

وفيما يتعلق بنفس المسألة، نود أن نعلق بشكل عام على أهمية توفير الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية تحقيق قدراتها العملياتية وتنفيذ ولايتها. فالبعثة تعمل في ظروف شديدة الخطورة بموارد محدودة. وما زال التواجد القوي للأمم المتحدة بموارد كافية ضرورياً، وذلك بالنظر إلى الأوضاع القائمة على أرض الواقع، وخاصة في شمال كوسوفو.

لقد فوجئنا بالمعلومات الواردة إلى مجلس الأمن بشأن رفض دخول السلطات الصربية إلى كوسوفو، بما في ذلك المعاملة العدائية لمدير المكتب الصربي لكوسوفو وميتوهيا. ويؤثر هذا السلوك سلبا على حالة طوائف الأقليات في كوسوفو. ومن الجدير بالذكر أن هدف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، بمشاركة من جميع الطوائف. ومن شأن انعدام الآليات القادرة على كفالة حقوق أولئك السكان وحمايتها أن يقوض طابع كوسوفو المتعدد الأعراق. وعلاوة على ذلك، فإن لانعدام تلك الآليات أثرا سلبيا على معدل العائدين طوعا إلى كوسوفو.

وإذ ننتقل إلى العمل الذي تضطلع به فرقة العمل الخاصة بالتحقيق في التصدي للمزاعم المتعلقة بالمعاملة اللا إنسانية للأشخاص والاتجار في الأعضاء البشرية، فإننا نحيط علما مع الاهتمام، بالمعلومات الواردة في التقرير المرفق لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ولقد تابعنا عن كثب التقدم المحرز بشأن هذه المسألة. وندعم الأهداف المتعلقة بالتعاون على مستوى العمليات. وعليه، فما زلنا نرى أن من المستحسن التوصل إلى ترتيب من شأنه إشراك الأمم المتحدة في عملية التحقيق في الادعاءات. ونوافق على أهمية التصدي للإفلات من العقاب وضمان المساءلة.

ونختتم بالتأكيد على أنه فضلا عن العملية السياسية الرفيعة المستوى، فإن من المهم بالقدر ذاته، أن تُبذل الجهود المتواصلة والممولة تمويلا جيدا، بغية تعزيز المصالحة وبناء الثقة بين الطائفتين في الإقليم. ونؤيد في ذلك الصدد، جهود الممثل

الخاص الرامية إلى تعزيز الحلول القائمة على توافق الآراء، وتوسيع نطاق التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو. وأرحب بحضور ومشاركة رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، فضلا عن التوجه بالشكر إلى السيد هاشم تاتشي.

لقد أحرز تقدم بشأن الحالة في كوسوفو في مختلف المجالات، وهي وإن كانت ذات طابع تقني، فلها قيمة رمزية سياسية بالغة. وفي الواقع، فإن الاتفاق المشترك بشأن الإدارة المتكاملة للمعابر، ومشروع بناء الطريق السريع، وتعيين ضباط الاتصال لمكاتب بعثة الاتحاد الأوروبي، إنما هي تدابير سيكون لها أثر مباشر على الطائفتين المقيمتين في كوسوفو وعلى حياتهما اليومية. وقد أحرز هذا التقدم تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية، التي مكّن التزامها ومثابرتها من عقد محادثات رفيعة المستوى بين الطرفين. وفي ذلك السياق، نشجع الطرفين على مواصلة التفاوض بروح من التوافق، بغية التوصل إلى نتيجة مرضية بأسرع ما يمكن. ومن المفهوم والمتوقع أن يُواجه تنفيذ هذه التدابير بالمقاومة وأن يخلق توترا، غير أن من الأهمية بمكان أن يواصل الزعماء من كلا الجانبين المضي قدما نحو معالجة تلك المخاوف. ويجوز لهم عند الاقتضاء، تعديل الترتيبات المتفق عليها. ويجب الحفاظ على زخم التوفيق بين المصالح المختلفة وبناء الثقة، فضلا عن تعزيزه.

ولا جدال أن ذلك التقدم المحرز على ذاك النحو يمثل مرحلة هامة في عملية التفاوض بين الطرفين، ولكن لا ينبغي أن يحجب بأية حال استمرار التوترات الميدانية، وخصوصا في شمال كوسوفو حيث لا تزال الحوادث التي تؤثر على الأقليات مستمرة. وفي الحالات التي تشمل على وجه الخصوص، الممارسات التي تنمُّ عن عدم إبداء الاحترام الواجب للمواقع الثقافية والدينية – وهي ممارسات لا تزال تشكل مصدرا للتوتر على نحو متكرر – فإن من الضروري الحفاظ على روح التسامح الديني – ينبغي تعزيز التعايش السلمي بين الطائفتين. ونشيد في ذلك الصدد، بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق باستعادة المواقع الدينية للأقليات وحمايتها.

وفيما يخص بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فإن تلك الهيئة لا تزال تواصل التحقيق في المسائل المتصلة بالجريمة المنظمة والفساد وجرائم الحرب. وفي ذلك السياق، فإن مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية لا تزال مثيرة للقلق البالغ.

لقد عانت هذه المنطقة من العديد من الصراعات التي أسفرت عن ضحايا كُثر ما انفكوا يعانون من آثار الحرب والصراع بين الأشقاء. واليوم فإن من واجب الطرفين أن يواصلا السعي إلى حل خلافاتهما، والعمل على التوصل إلى ما نأمل أن يكون مستقبلا مزدهرا للأجيال المقبلة. ونشيد في ذلك الصدد، بالالتزام والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، اللتين تواصلان الاضطلاع بدور هام جدا بين الطرفين بهدف النهوض بالمسائل التي تفرّق بينهما، وفي المقام الأول، العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل وجامع، يتسق مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور رئيس وزراء صربيا، السيد داتشيتش. ولقد استمعت بعناية أيضا إلى بيان السيد تاتشي.

لا تزال الصين ترى دائما أن سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية ينبغي أن تُحترم احتراما كاملا. ويشكل القرار

١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا هاما لمعالجة مسألة كوسوفو. وينبغي أن تنفذ تلك المهمة في إطار القرارات ذات الصلة، من خلال الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة. وترحب الصين بالعديد من جولات الحوار السياسي الرفيع المستوى التي عقدت مؤخرا بين بلغراد وبريشتينا، والتي أحرزت تقدما طيبا. ويحدونا الأمل في أن يواصل كلا الطرفين الالتزام بتعزيز الحوار البناء، وأن يحاولا التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل في المجالات ذات الصلة، علاوة على السعي إلى التوصل إلى حل دائم لمسألة كوسوفو، من شأنه أن يساعد على صون السلام والاستقرار في منطقة البلقان وفي أوروبا عموما.

وتتسم الحالة الأمنية في كوسوفو بالاستقرار بوجه عام في الوقت الحالي، بيد أن التوترات لا تزال مستمرة في الشمال، ويساورنا القلق إزاء تلك الحالة. وينبغي أن يتحلى الطرفان بالحكمة، إلى جانب التمسك بالحوار من أجل تسوية خلافاتهما، فضلا عن الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة. وتقدر الصين العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة الممثل الخاص، وتؤيد جهودها المستمرة الرامية إلى تنفيذ ولاية المجلس. ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وغيرها من أشكال الوجود الدولي الأخرى، التنسيق فيما بينها من أجل ضمان قيامها بدور إيجابي وبنّاء في تسوية المسائل ذات الصلة.

وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وينبغي أن تواجه أي أنشطة تتعارض مع القانون الدولي أو المعايير الإنسانية الدولية بسياسة عدم التسامح إطلاقا. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها فيما يتعلق بإجراء تحقيق شامل ومستقل في مثل هذه الحالات.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، ورئيسي وزراء صربيا وكوسوفو على بيانيهما.

وبطبيعة الحال، فإن بلدي ما زال ملتزما بالوصول إلى كوسوفو ذات سيادة، سلمية، ديمقراطية، متعددة الأعراق، وتعيش في سلام مع جيرانها.

لذا فإننا نأمل أن تتمكن صربيا وكوسوفو من التوصل إلى اتفاق يتيح لهما طي صفحة الصراع نهائياً، والعمل من أجل مستقبلهما الأوروبي والمساهمة في تثبيت الاستقرار في منطقة البلقان.

ولهذا السبب يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الحوار بين البلدين؛ ويؤكد الاجتماع الذي عقد يوم الأربعاء، ٢٠ آذار/مارس في بروكسل، أننا اقتربنا من التوصل إلى اتفاق. يشكل ذلك تقدماً كبيراً، ونحض كلا الجانبين على إتمام المناقشات بأن يقدم كل منهما التنازلات اللازمة. ونشكر السيد داتشيتش والسيد ثاتشي على المعلومات التي قدماها لنا فيما يتعلق بالجلسة، ونثني على إصرارهما على التوصل إلى اتفاق.

وهكذا، فقد أحرز تقدم كبير في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. يجرى ذلك الحوار على مستوى رئيسي الحكومتين، ويعالج المسائل الأكثر حساسية. ونقدم دعمنا الكامل لجهود الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، السيدة كاثرين آشتن، الرامية إلى تعزيز ذلك الحوار.

نحن بحاجة إلى المضي نحو التوصل إلى حل طويل الأجل لمسألة شمال كوسوفو. الخطوط العريضة معروفة. يجب أن تقوم صربيا بتفكيك الهياكل الموازية التي تحتفظ بها هناك؛ وعلى كوسوفو، من جانبها، أن تقدم ضمانات أمنية وحكما ذاتيا واسع النطاق يحظى بالقبول لدى السكان الصرب المعنيين،

الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى درجة من اللامركزية يتفق الطرفان على مداها.

في موازاة ذلك، من المهم أن تُنفذ الاتفاقات التقنية المبرمة، وأن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأخرى التي حُدّدت، لا سيما الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. عند تلبية الشروط المحددة في استنتاجات المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فإنه يمكننا الدخول في مرحلة جديدة من التقارب الأوروبي للبلدين، ما يعني بدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة لصربيا واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بالنسبة لكوسوفو.

وندعو السلطات في كوسوفو وصربيا إلى أن تظلا ملتزمتين بهذه العملية التاريخية وأن يعد كل منهما جمهوره لتقديم تنازلات في كل مرحلة. ونعلم أن هذا الأمر ليس من السهولة في شيء، ونشيد على وجه التحديد بشجاعة التصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس وزراء صربيا، والتزام السيد ثاتشي الراسخ بالحوار، على الرغم من أن الحوار لا يحظى بالتأييد الإجماعي في كوسوفو.

على أرض الواقع، لم تبرح الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة عموما، بالرغم من أن بعض الحوادث لا تزال تقع، لا سيما في الجزء الشمالي من البلد. وكما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2013/72)، فإن من المهم للغاية توطيد حقوق مختلف الطوائف في كوسوفو، وحماية تراثها الثقافي والديني، وضمان عودة اللاجئين والمشردين داخليا البالغ عددهم ١٨ ألف في ظروف أمنية مناسبة وإعادة إدماجهم.

وندين بشدة ما حدث مؤخراً من تدنيس للمقابر الصربية، وأي هجوم على المواقع الدينية والثقافية الأرثوذكسية. ويجب ألا تمر هذه الأعمال بدون عقاب.

مع نهاية الاستقلال الخاضع للإشراف وإنشاء المكتب الإداري في شمال ميتروفيتشا، من الطبيعي والمرغوب فيه أن يتكيف الوجود الدولي مع الحقائق الجديدة على أرض الواقع. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المنظمات الدولية. من الضروري أن تتعاون السلطات في كوسوفو تعاوناً نشطاً مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو بشأن سيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في ادعاءات الاتجار بالأعضاء البشرية. في ذلك الصدد، أرحب بحقيقة أن بعثة الاتحاد الأوروبي لا تزال تقدم إلى مجلس الأمن المعلومات عن التقدم المحرز في هذا التحقيق، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام.

كما نود التأكيد مجددا على أن الجنود والأفراد المنتشرين في إطار قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لديهم تعليمات بكفالة احترام حرية الحركة داخل كوسوفو. وأي عرقلة لحريتهم في التنقل أو لأمنهم الشخصي أمر غير مقبول. وعلى حين يقوم الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتكييف وجودهم مع الظروف على أرض الواقع، فإننا ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى أن تفعل الشيء نفسه، بروح التفويض، من أجل الإسهام في تطور السلوك سلميا، بالاتفاق مع سلطات كوسوفو، وبدون أن تسمح لنفسها بأن يستخدمها المدافعون عن بقاء الوضع الراهن كما هو.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام وإلى موظفي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على عملهم.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أرحب بكل من رئيس الوزراء

داتشيتش ورئيس الوزراء ثاتشي في المجلس وأن أشكرهما على مشاطرتهما آراءهما معنا.

وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الأخرى، التي تدعم، إلى جانب الأمم المتحدة، عمل المجتمع الدولي في كوسوفو. أود أن أهنئ كوسوفو في الذكرى السنوية الخامسة لاستقلالها في ١٧ شباط/فبراير.

وتشيد الولايات المتحدة بكوسوفو وصربيا لجهودهما في الحوار الجاري الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي بغية تطبيع العلاقات بينهما. لقد أظهر رئيسا الوزراء ثاتشي وداتشيتش الشجاعة في العمل على حل المسائل القائمة منذ أمد طويل من خلال نهج عملي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين حياة مواطنيهما، ويحقق المزيد من الاستقرار في المنطقة، ويتيح لكلا البلدين القدرة على المضي قدما في مساريهما نحو الاندماج الأوروبي.

وترحب الولايات أيما ترحيب بالتقدم المحرز في جولات الحوار السبع، وندرك أن رئيسي الوزراء على وشك إبرام اتفاق بشأن شمال كوسوفو. ونحن نحثهما على القيام بذلك في دورة الحوار المقبلة في ٢ نيسان/أبريل. على الطرفين أن ينفذا، بمساعدة المجتمع الدولي، أي اتفاق يتم التوصل إليه آخر الأمر تنفيذا سريعاً وكاملاً. لا تزال تلك الجهود بحاجة إلى الكثير من التعاون والعمل الشاق.

علاوة على ذلك، نشيد بمواصلة تنفيذ الترتيبات الموضوعة في إطار اتفاق الإدارة المتكاملة لنقاط العبور، ونتطلع إلى تبادل ضباط الاتصال للعمل في كلتا العاصمتين. تدل هذه الاتفاقات على أن الحوار يؤتي أكله. وندعو كلا من كوسوفو وصربيا إلى المحافظة على زخم التطبيع الذي بناه قائداهما في الأشهر الأخيرة.

ونشيد أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو في تحديث قطاع العدالة. فالهيكل الجديد للمحاكم، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، تشكل خطوات كبيرة إلى الأمام. ونحض حكومة كوسوفو، بالتنسيق مع شريكها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، على مواصلة إعطاء الأولوية للإصلاحات في ذلك القطاع، وزيادة جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد، وتعزيز استقلال القضاء، ومعالجة أوجه القصور، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في زيادة ثقة الجمهور في النظام القانوني وتحسين إقامة العدل.

ما قامت به كوسوفو مؤخراً من اعتماد قوانين غايتها زيادة الشفافية وإخضاع المعاملات المالية للمساءلة، سوف يساعد، عند اكتمال تنفيذه، كوسوفو على مكافحة الفساد والجريمة المنظمة وتعزيز النمو في البلد، ويساعد على ضمان استقلال مؤسساتها عموماً. علاوة على ذلك، ما برحنا ندعم فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق في عملها الرامي إلى التحقيق في مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية وغير ذلك من الجرائم. ونؤكد من جديد ثقتنا في قدرة الفرقة على العمل وفقاً لممارسات التحقيق والادعاء وخدمة مصلحة العدالة، والتزامها بذلك.

ومع أن التقدم على المستوى السياسي كان كبيرا، فإن الولايات المتحدة ما زالت قلقة إزاء استمرار الحوادث الأمنية، لا سيما في الشمال. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2013/72)، فإن العدد الإجمالي للحوادث التي تمس طوائف الأقليات قد انخفض في عام ٢٠١٢. مع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من تنامي الأعمال العنيفة في الأشهر الأخيرة، والتي يبدو أن معظمها كان الغرض منه مضايقة وتهديد الأشخاص الذين يتعاونون مع سلطات كوسوفو على تطبيع العلاقات. تشكل تلك الأعمال تهديدا خطيرا على السلام والأمن. ويجب عدم التسامح فيها. وأشدها إثارة للقلق سلسلة من الهجمات بالقنابل اليدوية في شمال كوسوفو استهدفت العاملين ببعثة الاتحاد الأوروبي، وبعض المسؤولين على الحدود، وبعضاً من صرب كوسوفو.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار نمط من العنف في ميتروفيتشا الشمالية ضد الأفراد العاملين لدى مؤسسات كوسوفو وأسرهم، بخاصة ضد العاملين من صرب كوسوفو في المكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا، أمر يقوض الأمان والأمن وسيادة القانون، ويضر بالمواطنين العاديين في الشمال، الذين يحاول ذلك المكتب الإداري مساعدتهم. ما برحت الولايات المتحدة تدعم عمل المكتب الرامي إلى تحسين تقديم الخدمات إلى المواطنين في شمال ميتروفيتشا، وتأمل أن تدعم بعثة الأمم المتحدة تلك الجهود.

كما إننا نصرُّ على عدم التسامح إطلاقا إزاء التخريب، وتدنيس المواقع الدينية، والتخويف، والعنف الاستهدافي، وندين ما جرى من تدنيس للمقابر في كوسوفو في رد الفعل على قيام الحكومة الصربية بإزالة أحد الآثار في جنوب صربيا.

رحبت الولايات المتحدة بالإدانة الفورية من جانب سلطات كوسوفو والتأكيدات بأنه سيتم إجراء تحقيق كامل في هذه الأعمال الإجرامية ومحاكمة مقترفيها، فضلا عن التزام الحكومة بترميم مواقع المقابر على حساب الحكومة.

وإذ سيواصل رئيس الوزراء المحادثات تحت رعاية الممثلة السامية أشتون في غضون أقل من أسبوعين، سيكون من المهم اغتنام الفرص التي يتيحها الحوار لتجاوز الماضي والتطلع إلى مستقبلهما الأوروبي المشترك. ستواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم لهما ولجهود تيسير الاتحاد الأوروبي تحقيقا لهذه الغاية.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): إذ أستهل ملاحظاتي، أودأن أرحب في المجلس بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، ودولة السيد هاشم تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرض التقرير الفصلي للأمين العام (S/2013/72) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

يؤكد الأمين العام، في تقريره على النهج البناء الذي اتبعته السلطات في بريشتينا وبلغراد وما أبدته من منحى عملي في الحوار السياسي الرفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. عقدت الجولة الأخيرة لهذا الحوار أمس الأول في بروكسل، بمشاركة رئيسي الوزراء. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا الاجتماع، ونأمل أن يصبح ملموسا في الاجتماع المقبل، المقرر عقده في ٢ نيسان/أبريل.

تؤيد لكسمبرغ بقوة الجهود التي تبذلها ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين آشتون، بوصفها ميسر الحوار. أود أن أضم صوتي إلى الأمين العام في الإشادة بزعماء صربيا وكوسوفو على التزامهم بطريق الحوار، الذي أتاح تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع منذ آخر مناقشة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6872). أود أن أنوه على وجه الخصوص بالتنفيذ الفعال للاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور في ما يتعلق بالبوابات ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٣١ من الاتفاق. ينبغي مواصلة هذه الجهود وتوطيد الإنجازات التي تحققت حتى الآن في الميدان.

كان الاجتماع الذي عقد بين رئيسي كوسوفو وصربيا في ٦ شباط/فبراير في بروكسل بحضور البارونة آشتون، وهو الأول منذ إعلان كوسوفو الاستقلال، خطوة هامة نحو تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

تحقق تقدم كبير نحو السلام والاستقرار منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في عام ١٩٩٩، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد تغير كثيرا السياق الذي تعمل فيه البعثة والبعثات الدولية الأخرى، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. تتطور الأوضاع الأمنية في كوسوفو في اتجاه إيجابي. وفي هذا الصدد، يؤكد تقرير الأمين العام، بوجه عام، أن الحالة الأمنية هادئة، باستثناء شمال

كوسوفو. وبصفة خاصة، في شمال ميتروفيتسا، أبلغ عن عدة حوادث خطيرة، خاصة أعمال العنف ضد صرب كوسوفو والحوادث التي تستهدف موظفي المكتب الإداري الذي أنشأته السلطات الكوسوفية في شمال ميرتوفيتسا وأصوله ومشاريعه.

ونشعر بالقلق إزاء أعمال التخريب التي تستهدف المواقع الدينية الأرثوذكسية، وندين بشدة جميع أعمال التعصب. وفي حين أن إجمالي عدد الحوادث التي تعرضت لها مجموعات الأقليات قد تناقص، إلا أنه لا بد من مضاعفة الجهود الرامية إلى كفالة التعايش السلمي بين مختلف مجموعات السكان في كوسوفو. ينبغي عدم ادخار أي جهد للحد من التوتر، وخاصة في شمال كوسوفو. وفي هذا الصدد، أشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في دعم السلطات الكوسوفية، بما في ذلك مشاركة بعثة الاتحاد الأوروبي في استقدام أفراد وحدة الشرطة الجديدة المتعددة الأعراق التي ستكون مسؤولة عن حماية المواقع الدينية.

يعقد الاتحاد الأوروبي العزم على مواصلة دعمه لكوسوفو. من شأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤ أن يتيح للبعثة مواصلة الجهود لبناء القدرات في مجال سيادة القانون ومساعدة سلطات كوسوفو على الاضطلاع بمحاكمات مدبري جرائم الحرب، وكذلك تعزيز مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ونرحب بالأعمال الهامة التي تضطلع بها فرقة العمل الخاصة للتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لتعزيز الدعم الرفيع المستوى الذي تحظى به في جميع بلدان المنطقة والإعداد للمرحلة التنفيذية من التحقيق في مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا ديك مارتي وفي المعلومات المقدمة بشأن هذا الموضوع إلى مجلس الأمن.

ولا تزال لكسمبرغ، من جانبها، ملتزمة بتحقيق الاستقرار في كوسوفو من خلال مشاركتها في قوة كوسوفو والنهوض بسيادة القانون من خلال المساهمة في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد من خلال برنامج رئيسي للتعاون يركز على التدريب المهني في مجالي إدارة المياه والصحة.

وفي الختام، أود التأكيد مجددا على اقتناعنا الراسخ بأن مستقبل كوسوفو، ومستقبل صربيا، يجب أن يتحقق في سياق أوروبي ثابت. وبلدي على استعداد لمواصلة دعم الجهود التي يبذلها هذان البلدان وقادتهما بغية تحقيق تلك الأهداف المشتركة.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. ويسعدني أيضا أن أرحب في المجلس بدولة السيد هاشم تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، ودولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا.

ما برحت كوسوفو تحرز التقدم، سواء داخليا أو على الساحة الدولية. نحن نشجع البلدان التي لم تعترف بعد بكوسوفو على أن تقوم بذلك.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو صوب الوفاء بمتطلبات المشروطية القصيرة الأجل، على النحو الذي حددته دورة مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لبدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. إن تنفيذ متطلبات المشروطية أمر بالغ الأهمية للإصلاح المستدام واستمرار تقدم كوسوفو نحو مستقبل أكثر أمنا وازدهارا. إن المشاركة الفعالة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي حيوية الأهمية لمسار انضمام كوسوفو إلى الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، ترحب المملكة المتحدة بالمشاركة الشخصية للبارونة آشتون والتقدم الملموس المحرز في الحوار، ولا سيما في ما يتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود. لا غنى عن مواصلة

بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تقديم المساعدة في تنفيذ اتفاقات الحوار. ونواصل حث السلطات في كل من بريشتينا وبلغراد على التعاون الكامل مع بعثة الاتحاد الأوروبي

أود أن أكرر عبارات البارونة آشتون بالإشادة بكل من رئيسي الوزراء على ما أبدياه في هذا الحوار من شجاعة وبصيرة وتصميم خلال الأشهر الخمسة الماضية. كما أرحب بالالتزام الذي أعربا عنه اليوم بنجاح هذه العملية. إنهما على وشك إبرام اتفاق تاريخي سوف يفتح صفحة جديدة في العلاقات بين كوسوفو وصربيا ويكفل إحراز كل من البلدين التقدم صوب الاتحاد الأوروبي بطريقة تتسم بقدر أكبر من التعاون والاستقرار. هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. ومن الأهمية بمكان أن يتم التوصل إلى اتفاق في ٢ نيسان/أبريل، وأن يبدأ تنفيذه على الفور. على صربيا القيام بكل ما في وسعها لكفالة إبلاغ المجتمعات المحلية في شمال كوسوفو بالاتفاقات وقبولها. ويجب أن تبذل كوسوفو المزيد من الجهود لتدلل على أنها تعمل دعما لحقوق جميع طوائف الأقليات فيها وثقافتهم.

يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2013/72) إلى حدوث انخفاض في عام ٢٠١٢، مقارنة مع السنة السابقة، في العدد الإجمالي للحوادث المسجلة التي تعرضت لها طوائف الأقليات. ويحدونا الأمل أن يستمر هذا الاتجاه، بل وأن يزداد. لا مجال بطبيعة الحال للشعور بالرضا في هذا المجال. تشعر المملكة المتحدة ببالغ القلق إزاء أعمال العنف في كوسوفو التي أعقبت إزالة النصب التذكاري في بريسيفو في كانون الثاني/يناير. تلك الهجمات غير مقبولة تماما، وكان المجتمع الدولي وحكومة كوسوفو مصيبين في إدانتها إدانة قاطعة. ينبغي القبض على كل مرتكبي تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نرحب بإيقاف خمسة ضباط شرطة في فيتي/فيتينا عن العمل يزعم أنهم لم يتصدوا على نحو ملائم لإزالة النصب التذكاري الذي يرجع إلى الحرب العالمية الثانية، وإلقاء القبض على خمسة أشخاص للاشتباه في قيامهم بانتهاك حرمة مقبرة أرثوذكسية صربية.

ويتعيَّن على كوسوفو أن تواصل مكافحة الأنشطة غير القانونية والعنف المُرتكَب ضدّ جميع فئاتها، وأن تُجري تحقيقا كاملا حين تقع مثل تلك الحوادث.

ومع أنَّ العوامل الاجتماعية الاقتصادية تبقى الاعتبار الأكثر أهمية لدى الأفراد العائدين إلى كوسوفو، فعلى الحكومة مواصلة التزامها بتهيئة الظروف اللازمة لعمليات العودة المستدامة. وتبقى المملكة المتحدة ملتزمة بعمليات العودة من خلال المشاركة السياسية والمشاريع الثنائية.

وترحّب المملكة المتحدة بالاستكمال الشامل في مُرفق بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للأعمال التي تنفِّذها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات. وإننا نواصل دعم العمل الهام الجاري تنفيذه بشأن الادِّعاءات الخطيرة في تقرير مارتي. وكلّنا ثقة بقدرة فرقة العمل وعزمها على المضيّ قدُما بهذا التحقيق الهام.

وإنني أرحّب بالاستكمال في تقرير الأمين العام بشأن الطاولة المستديرة الرفيعة المستوى، المعنية بأوضاع الناجين من العنف الجنسي المتعلق بالنزاع، والتي تضمّ حكومة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثلين دوليين آخرين. كما أرحب بأعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم هذه الطاولة المستديرة. فالمبادرات التي تمنع العنف الجنسي وتتصدى له أولوية لدى حكومة المملكة المتحدة. وإننا سنقدم دعما قويا للجهود التي تجابه التحدي الذي يفرضه هذا الإرث المأساوي للنزاع الماضي في عدد من البلدان، بينها كوسوفو.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف، على جهوده الدؤوبة لخفض ميزانية بعثة الإدارة المؤقتة. فحين تضطرّ البلدان في أرجاء العالم إلى مواجهة قرارات صعبة بشأن تخفيضات في ميزانياتها الوطنية، فلا يجوز للأمم المتحدة ومؤسساتها إلاّ أن تستجيب وفقا لذلك. وإنني أشجّع الممثل الخاص ظريف على بذل المزيد من الجهود لتحديد وفورات التكاليف في المستقبل.

وعلى الرغم من أهمية دقة الميزانية، أودّ أن أختتم ملاحظاتي في هذا الشأن. وأود أن أؤكّد مجددا التزام المملكة المتحدة بالتقدُّم النهائي لكلتا كوسوفو وصربيا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. ونأمل لكلتيهما أن تستوفيا الشروط التي حُدِّدت في مجلس الشؤون العامة في كانون الأول/ديسمبر، بغية المضيّ قدُما في مسارهما نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإننا نرحّب بالمشاركة البنّاءة المتواصلة من جانب بلغراد وبريشتينا في الحوار، ونتطلّع إلى المزيد من النتائج الملموسة.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أودّ في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2013/72) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف على عرضه التفصيلي لذلك التقرير. ونرحب اليوم بمشاركة رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش ورئيس وزراء كوسوفو،السيد هاشم تاتشي.

وإننا نرحب بحقيقة أنّ تقرير الأمين العام يبرز الدور الإيجابي الذي تواصل الأمم المتحدة القيام به في كوسوفو من خلال بعثة الإدارة المؤقتة، ممّا يعزز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، والتعاون مع الجهات الدولية الفعّالة الأخرى. لقد صوَّتت الأرجنتين مؤيدة للقرار ١٢٤٤(١٩٩٩)، حين كنّا عضوا في مجلس الأمن، وهي تعتقد أنه ينبغي لها أن تواصل أداء دورها خدمة للأساس القانوني الدولي لتحقيق حلٍّ عام في كوسوفو، عبْر عملية سياسية مثمرة ومفاوضات عادلة ومحددة.

ولا يفوتنا الترحيب بعملية الحوار الرفيع المستوى بين الأطراف، برعاية الاتحاد الأوروبي، التي عقدت اجتماعها السابع في بروكسل قبل يومين تماما. وإننا على ثقة بإنّ إرادة المشاركة في حوار بنّاء، التي أظهرتها بلغراد وبريشتينا، ستُسهم في إرساء استقرار الحالة وفي الحل السياسي للمسائل الخلافية.

وإننا نرحب بالتزام وقرار كلا الطرفين بتعزيز الحوار بصفته عاملا هامّا لبناء الثقة. وجهود صربيا لتعزيز الحوار وتطبيع العلاقات جديرة بتنويه خاص. ونحن نحثّ كلا الطرفين على الاستمرار بهذه الروح، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونأمل بنتيجة ناجعة للاجتماع المقرَّر عقده في ٢ نيسان/أبريل. وفي هذا الصدد، نؤيد تأكيد الأمين العام في تقريره على أنّ استئناف المحادثات هو بحدّ ذاته دليل واضح لى أنّ كلا الطرفين مصمِّمان على مواصلة الحوار الهادئ وتجاوز آثار نزاعات الماضي.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه من الحيوي أن تُواصل بعثة الإدارة المؤقتة تنفيذ ولايتها وأداء الدور الذي تقوم به لتكملة الحوار، بغية ضمان التبادل الفعّال للمعلومات وعرض التقارير على المجلس. وإننا ندعم دور بعثة الإدارة المؤقتة ومساهمتها في إرساء استقرار المنطقة، فضلا عن دعمنا للتعاون بين بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، محتفظين بموقف محايد تحت رعاية الأمم المتحدة.

لقد دأبت الأرجنتين على المتابعة الوثيقة للحالة المالية للمكتب الإداري التابع للأمم المتحدة في ميتروفيتشا. ومن غير المقبول أن يكون لنقص الأموال أثر سلبي على ولايته. وكما أشار الأمين العام بحق، فإنّ الحالة في شمال ميتروفيتشا تستدعي الاهتمام والعمل المنسَّقَين بغية ضمان حلّ المشاكل الصعبة بإرادة طيبة لتفادي التوترات المستقبلية.

وفي ضوء العمل الهام الذي تقوم به بعثة الإدارة المؤقتة لضمان التنسيق والتعاون بين الجهات الدولية الفعّالة بشأن

شمال ميتروفيتشا، في إطار ولاية كل منها، هناك حاجة إلى إيجاد حلول عملية، ومنع التوتُّر وضمان أن تواصل إدارتها القيام بمنع النزاعات وإجراء الوساطات وأعمال التيسير. لذا، فإننا ندعو بعثة الإدارة المؤقتة إلى مواصلة تحصيل الموارد الضرورية لتفادي الأثر السلبي على العمل الرائع الذي تقوم به، والجدير بتقديرنا الكامل.

ومن بواعث قلقنا أنه على الرغم من التقدُّم في الحوار الرفيع المستوى، ما انفكت تقع حوادث خطيرة وتوترات ميدانية، ولا سيّما في الشمال. لذا، من الأساسي أن يكون لهذا الحوار أثر إيجابي في الميدان. ولا يمكننا إلاّ أن نتفق مع الأمين العام على أنّه يوازي ذلك في الأهمية بذل الجهود المطَّردة لتعزيز المصالحة وزيادة الثقة بين مجتمعات كوسوفو المحلية، إلى جانب العملية السياسية.

وفي رأي الأرجنتين أن ترسيخ الاحترام لحقوق الإنسان لدى جميع الفئات في كوسوفو يكتسب أهمية أساسية، شأن إنهاء أعمال التعصُّب وضمان العودة السريعة للأشخاص المشرَّدين داخليا. فنحن نرى أنه من الأهمية القصوى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص المشرَّدين العائدين إلى أماكن نشأتهم، بحيث يمكنهم أن يحصلوا على حقوقهم الموضوعية ويمارسوها، ولا يقعوا ضحية الأشكال المختلفة للعنف والتمييز، ولا سيّما في حالات العائدين غير الموثَّقة، الذين يبقون بلا وطن. لذا، فإننا نعلّق أهمية كبرى على المساعدة التقنيةالتي يمكن لبعثة الإدارة المؤقتة أن تقدّمها في هذا السياق.

ويوازي ذلك في الأهمية تعزيز السياسات الهادفة إلى إنهاء التمييز الذي تعانيه فئات مختلفة، مثل الروما والأشكالي والأقليات المصرية. ويجب أن تبقى حماية الإرث الثقافي والديني أولوية لدى بعثة الإدارة المؤقتة. وعلى الرغم من إحراز تقدم في هذا المجال، فإن القلق ما فتئ يساورنا نتيجة وقوع أعمال التخريب والتعصب الديني، التي ينبغي إدانتها بحزم وفعالية.

كما أننا ندعم ونتابع عن كثب أعمال فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، والتابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي شُكِّلت في عام ٢٠١١ للتحقيق في التقارير المتعلقة بالمعاملة غير الإنسانية للبشر والاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وإننا نؤكد مجددا أهمية معالجة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة في إطار من التعاون مع الأمم المتحدة. ومن المهم التأكيد على دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة في التحقيق في الجرائم المرتكَبة أثناء النزاعات المسلحة، بهدف إنهاء الإفلات من العقاب الذي يستمرّ حتى اليوم.

أود أن أختتم كلمتي مرة أخرى بإبراز الأهمية الحيوية لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، وذلك وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشيد بالممثل الخاص فريد ظريف على جهوده. ونثق بأن الحوار السياسي الجاري حاليا سوف يسهم في الاستقرار والمصالحة وتيسير الحلول التوفيقية وتعزيز الثقة فيما بين أبناء المجتمع الكوسوفي، وبذلك يتسنى تحقيق التقدم السلمي والازدهار الدائم.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص فريد ظريف على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. أود أيضا أن أرحب في المجلس بالسيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، وأرحب بالسيد هاشم تاجي، رئيس وزراء كوسوفو.

ترحب جمهورية كوريا بعملية المفاوضات الجارية حاليا بين بلغراد وبريشتينا بشأن تطبيع العلاقات. من المشجع أن نرى الجانبين يتحليان بالجدية والإرادة السياسية القوية للدخول في الحوار. ونشيد أيضا بالمساهمات الإيجابية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لتيسير عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى. ونعرب عن امتناننا الخاص للممثلة السامية أشتون على التزامها الشخصي

بهذه المسألة. ولئن كان الاجتماع الأخير المنعقد في بروكسل قد انتهى من دون التوصل إلى نتيجة، فإننا نعتقد أن هذا الحوار في حد ذاته يمثل خطوة هامة. إن هذه المشاركة الرفيعة المستوى قد أدت إلى نتائج مبكرة في الميدان. وبالتحديد، يسرنا تنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود، مع فتح أربع نقاط عبور على الحدود في شمال كوسوفو. ونشجع الجانبين على مواصلة الحوار لحل الخلافات المتبقية. ونعرب عن وطيد أملنا في تحقيق مزيد من التقدم الملموس في الاجتماع المقبل المقرر عقده في ٢ نيسان/إبريل.

إنني إذ أنتقل إلى الحالة الأمنية في كوسوفو، فإن الحالة الأمنية العامة ما برحت هادئة ومستقرة. غير أن الحالة الأمنية في شمال كوسوفو اتسمت مؤخرا بالاضطراب والهشاشة، وما برحت تبعث على القلق الشديد. ولا يزال يوجد عدد من الاحتجاجات المنطوية على العنف ضد اتفاق الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق أيضا جراء الحوادث المتعددة التي تستهدف الأقليات. وإزاء هذا القلق المشترك، نشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على زيادة تعزيز تعاونها مع سائر الوكالات الدولية والسلطات المحلية في رصد الحالة وتقليص حدة التوترات في الميدان.

وثمة قلق كبير يساورنا آخر، ألا وهو زيادة عدد الحوادث المتعلقة بالتعصب الديني. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الشرطة الكوسوفية والقوات الكوسوفية، لا يزال يجري الإبلاغ عن حوادث تدنيس للأضرحة والمقابر الأرثوذكسية وتخريب المواقع الدينية والثقافية. فهذه الأعمال غير مقبولة ويجب التصدي لها بصورة حاسمة.

إن تلك الحوادث وزيادة التوتر بين المجموعات الإثنية تشكل عقبات أمام عملية المصالحة والتقدم المحرز حتى الآن. وإزاء تلك الحالة، نحض السلطات في كوسوفو على التحقيق في هذه الحوادث بصورة مستفيضة وتقديم جميع الفاعلين للعدالة واتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة.

إن بناء الثقة فيما بين الطوائف أمر لا غنى عنه في كل جوانب عملية تطبيع العلاقات والمصالحة في الأجل الطويل. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز والحوار السياسي، نشهد تحديات كبيرة ناجمة عن عدم التفاهم والثقة. لذلك، ينبغي أن يجري الحوار السياسي بصورة متوازية مع تدابير بناء الثقة، بما في ذلك من خلال المبادرات الثقافية وحملات التوعية. ولتحقيق تلك الغاية، من الحيوي أن تقوم السلطات في كوسوفو بإدماج واحتضان مواطنيها في الشمال وكذلك المجموعات المنتمية لأقلية عرقية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثقة الجمهور بالعدالة وبمصداقية هيئات إنفاذ القانون هامة جدا في بناء مجتمع متجانس ومتعدد الأعراق. ومن شأن احترام القواعد والمعايير وتعزيز دور المؤسسات القانونية الحيلولة دون تصعيد الحوادث البسيطة وتطورها إلى صدامات بين الطوائف. وفي ذلك السياق، نشجع السلطات الكوسوفية على مواصلة تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني وبناء القدرات المؤسسية بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

في الختام، أود أن أشيد بالممثل الخاص ظريف وبموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التزامهم وجهودهم للحفاظ على السلم والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

السيد تارار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف على إحاطته الإعلامية.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2013/72) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

نرحب في مجلس الأمن بفخامة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، وبفخامة السيد هاشم تاجي، رئيس وزراء كوسوفو ونشكرهما على بيانيهما.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير جرت اتصالات مكثفة بين رئيسي الوزراء. وقد أثلج صدورنا ما تحليا به الطرفان من التزام بحل خلافاتهما بالوسائل السلمية. ونود أن نشيد بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين أشتون، على جهودها الدؤوبة للتقريب بين الجانبين للتوصل إلى اتفاق. إن الحوار يوفر أفضل وسيلة لتناول المسائل المعلقة بين كوسوفو وصربيا والتوصل إلى حلول مقبولة بصورة متبادلة. لذلك نحض الجانبين على الإبقاء على الزخم في عملية الحوار واغتنام الفرصة الحالية لتقديم التنازلات اللازمة. ونأمل أملا وطيدا في أن تسفر الجولة المقبلة من المحادثات التي ستعقد في نيسان/إبريل عن التوصل لاتفاق.

يفيد تقرير الأمين العام أن المشاركة الرفيعة المستوى بين الطرفين قد أدت إلى البدء بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود في أربع نقاط عبور من نقاط العبور الست. فالتنفيذ الكامل للاتفاق سوف يساعد في التصدي للمصدر الرئيسي للخلاف الذي أدى إلى كثير من العنف الذي شهدناه في فترة العام ونصف العام الماضية. وإن تنفيذ الاتفاقات الأخرى التي أُبرمت بتيسير من الاتحاد الأوروبي ستفيد أيضا في تعزيز الثقة المتبادلة والمساعدة في عملية الحوار.

إن الحالة الأمنية في كوسوفو ما برحت تتسم بالهدوء. غير أن الشمال ما برح يشهد بعض العنف. وقد انخفض العدد الشامل للحوادث المسجلة التي تؤثر على الطوائف الأقلية. ويجب التحقيق في جميع هذه الحوادث بصورة مستفيضة وتقديم الفاعلين للعدالة. ولا يزال يجري الإبلاغ عن حوادث تخريب للمواقع الدينية وإلحاق الضرر بالكنائس الأرثوذكسية وسرقتها، وتدنيس القبور الأرثوذكسية. وهذه الأحداث تضر بالعلاقات بين الطوائف ولا بد من التصدي لها.

يتعين على شرطة كوسوفو أن تضمن توفير الأمن بصورة متساوية لجميع الطوائف المقيمة في البلاد. وإن اعتماد شرطة المجتمع المحلي وخطة العمل خطوة في الاتجاه الصحيح. ولإرساء أسس المصالحة في الأجل الطويل، من الجوهري تهيئة الظروف المفضية إلى دمج الطوائف المنتمية إلى أقليات وإلى العودة المستدامة. وسيساعد ذلك في إقناع صرب الكوسوفو بأنهم يتشاطرون مستقبلا مشتركا مع الألبان.

ونتفق مع تقييم الأمين العام بضرورة بذل جهود راسخة تهدف إلى تعزيز المصالحة فيما بين الطوائف في كوسوفو بالاقتران مع العملية السياسية. وهذا سيتطلب جهودا مخلصة من القيادة في الجانبين. لذلك نشجع القادة السياسيين في البلدين على التواصل مع أبناء شعبيهما لإعدادهم للقرارات الصعبة والتنازلات المؤلمة في المستقبل.

أخيرا، ما تزال بعثة الأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في ضمان تحقيق الاستقرار في كوسوفو. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام وأعضاء فريقه على تفانيهم وعلى العمل الشاق الذي يقومون به خدمة للسلم في كوسوفو.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/72). نرحب بمشاركة رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، ونشكره ونشكر السيد هاشم تاجي على بيانيهما.

وموقف أذربيجان بخصوص سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وعدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد لا يزال دون تغيير. ولا يزال القرار ١٢٤٤

(١٩٩٩) الأساس القانوني الدولي الملزم لإيجاد تسوية شاملة من خلال عملية سياسية وإجراء مفاوضات.

وفي هذا الصدد، نثني على القيادة في بلغراد وبريشتينا لالتزامهما وتصميمهما على تحقيق تقدم كبير في الحوار الذي تيسره الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون.

ومما يؤسف له أنه لم يتسن الاتفاق على بعض القضايا الأكثر صعوبة خلال الاجتماع الذي عقد في بروكسل في ٢٠ آذار/مارس. ونحن نشجع الطرفين على مواصلة الالتزام بالتوصل إلى اتفاقات من خلال إيجاد حل مقبول للطرفين وإحراز مزيد من التقدم خلال الاجتماع المقبل المقرر عقده في ٢ نيسان/أبريل. ولا بد من اختتام الحوار بنجاح من أجل المضي قدما في التخلص من أثقال الماضي وتطبيع العلاقات وتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة.

ونحن نؤكد على الأهمية القصوى لوجود البعثة وأنشطتها في كوسوفو. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فقد واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل بشكل وثيق مع الطوائف على أرض الواقع والتعاون مع جميع الكيانات الدولية الأخرى المكلفة بولاية لتعزيز فرص نجاح الحوار السياسي. ومن المهم أن تواصل البعثة أداء وتطوير دورها الرئيسي في ضمان تنسيق جميع الجهود الدولية ضمن إطارها المحايد إزاء مسألة المركز، كما هو متوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ووفقا للتقرير، ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء شمال كوسوفو، حيث جرى الإبلاغ عن بعض الحوادث الخطيرة. وفي الواقع، استمرت الهجمات وأعمال العنف ذات الدوافع العرقية وأعمال تخريب الأماكن الدينية وغيرها من أشكال التعصب الديني، والتي تؤثر في المقام الأول على حقوق وحريات الأقليات في كوسوفو. وغني عن البيان أن مناخ الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات لن يسهم في تعزيز ثقة الجماهير أو في وضع الأساس لمصالحة طويلة الأمد.

ومرة أخرى، لم تُظهر العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى كوسوفو مؤشرات تذكر على التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، نثني على الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز الحوار بين العائدين المحتملين والمجتمعات المستقبلة لهم. ووفقا للتقرير، أُحرز أيضا بعض التقدم في توفير الدعم من البلديات لبناء المساكن وتجديدها، وكذلك في تنفيذ مشروع المفوضية للعودة وإعادة الإدماج. وهذه تطورات مشجعة ينبغي الاستمرار في دعمها وتشجيعها.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه لا يقل أهمية عن العملية السياسية الرفيعة المستوى بذل جهود مستدامة على أسس متينة لتشجيع المصالحة وزيادة الثقة بين الطوائف في كوسوفو. وفي هذا الصدد، ينبغي بلا شك أن يظل الحفاظ على التنوع الثقافي الثري للمنطقة وزيادة تعزيز تراثها الثقافي والروحي على أساس التسامح العرقي والديني أحد الأهداف الرئيسية.

ولا بد أيضا من إنشاء أدوات وتعزيز مبدأ العدالة وسيادة القانون لبناء الثقة والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالمعلومات المتعلقة بالتحقيق الجنائي الذي تجريه فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق في التقرير ذي الصلة بمجموعة واسعة من الجرائم الجنائية المزعومة، بما في ذلك الجريمة المنظمة والمعاملة اللاإنسانية للبشر والاتجار بالأعضاء. ويشجعنا الالتزام السياسي الرفيع المستوى في جميع أنحاء المنطقة بدعم التحقيق الذي تجريه فرقة العمل.

كما نلاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم وتشجيع إحراز تقدم بشأن مسألة المفقودين، والتي لا تزال أحد الجوانب الأساسية للمصالحة. ونشجع الجانبين

والشركاء الدوليين على تكثيف جهودهم وتعزيز التنسيق تحقيقا لهذه الغاية.

ختاما، أود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة، تحت قيادة الممثل الخاص ظريف، لجهودها ولدورها الهام في الحفاظ على السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة بأسرها.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص ظريف على عرضه في هذا الصباح ورئيسي الوزراء داتشيتش وتاتشي على مشاركتهما في مناقشة اليوم وعلى ملاحظاتهما. ونرحب بهما ترحيبا حارا.

بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها أستراليا في مناقشة حول كوسوفو في المجلس، أود أن أؤكد دعم أستراليا لاستقلال وسيادة كوسوفو. وبينما نعترف بأنه لا يوجد إجماع في الآراء داخل المجلس بشأن هذه المسألة، تود أستراليا أن تشير إلى أنها كانت من بين أوائل البلدان القليلة التي اعترفت باستقلال كوسوفو في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ونحن نشيد بالقيادة التي أظهرها كل من رئيسي الوزراء في رفع التمثيل في الحوار الجاري بين بلغراد وبريشتينا بوساطة الاتحاد الأوروبي إلى أعلى مستوى سياسي. وكان ذلك ضروريا. وهي عملية ليست سهلة بالتأكيد، ولكننا متشجعون للغاية بإسهامهما الشخصي والبناء في سبع جولات من المفاوضات الثلاثية، بما في ذلك في بروكسل في هذا الأسبوع.

والمناقشات بين رئيسي الوزراء تستفيد من التطورات الإيجابية الأخرى التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك الاجتماع بين الرئيسين نيكوليتش وعاطفة يحيى أغا في أوائل شباط/فبراير، والذي كان رمزا قويا لالتزام الطرفين بمواصلة حوارهما من أجل إيجاد حل طويل الأجل. وبناء الثقة والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو يمثل، بالطبع، عنصرا حيويا مكملا للعملية السياسية.

ودور الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية أشتون حاسم في الدفع قدما بالحوار بين صربيا وكوسوفو. ونشيد بهذه المساعي الجارية التي توصلت إلى نتائج حقيقية، بما في ذلك بدء الاتفاق المتكامل بشأن إدارة المعابر والجمارك وتبادل ضباط الاتصال الذين تمركزوا في مكاتب وفدي الاتحاد الأوروبي في بلغراد وبريشتينا. والبلدان ينتظرهما مستقبل أوروبي.

ونرحب بالتأييد القوي للعملية من قبل كل من الجمعية الوطنية لصربيا وسلطات جمهورية كوسوفو، والذي بعث برسائل قوية إلى طوائفهما حول الأهمية الأساسية لخروج المفاوضات بنتيجة ناجحة لمستقبل كلا البلدين.

لا يزال الوضع الأمني في شمال كوسوفو، وخاصة حول شمال ميتروفيتشا، هشا. ويتعين على الجانبين بذل المزيد من الجهد والعمل بجد أكبر لتحسين الوضع في الشمال. وندين أعمال تخريب مواقع التراث الثقافي والديني الهامة. وساعد رد الفعل الفوري للسلطات المحلية وإدانة جميع الأطراف السياسية للعنف والإجراءات السريعة التي اتخذتها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو على منع وقوع حوادث أخرى. ونحن نثني على تلك الإجراءات. ونشجع جميع الأطراف على اتخاذ خطوات لحماية تراث كوسوفو الغني والمتنوع، بما في ذلك تراث الطائفتين الأرثوذكسية الصربية والمسلمة، على أساس التسامح العرقي والديني. ونشجع أيضا إعادة توطين العائدين من الأقليات والمشردين داخليا في كوسوفو بلا عوائق. وهذا أمر حيوي.

كما تود أستراليا أن تعرب عن تقديرها للممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودهما لضمان اتباع الوجود الدولي في كوسوفو لنهج متسق. وعلينا أن نكون صرحاء بشأن ذلك. فوظيفة البعثة، حسب الولاية التي أناطها بها المجلس، وظفية صعبة ولكن عملها يكمل بقوة الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون والقوة الأمنية الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وقد ساعد على توفير الاستقرار لدعم الحوار السياسي المباشر بين بريشتينا وبلغراد. ونحن نؤيد التحقيق الذي تجريه بعثة الاتحاد الأوروبي في مزاعم الاتجار بالأعضاء وندعم الدعوات المطالبة بمساءلة أي أشخاص ضالعين في جرائم حرب.

وختاما، لقد أصبح التوصل إلى تسوية سياسية واسعة وجوهرية لمسألة كوسوفو أمرا ممكنا الآن. وأستراليا تنضم إلى الأمين العام وأعضاء المجلس الآخرين في تشجيع رئيسي الوزراء على مواصلة حوارهما مع التصميم على تحقيق الاستقرار الدائم، ليس في كوسوفو وبين صربيا وكوسوفو فحسب، ولكن في منطقة البلقان عموما.

ونحن نتطلع إلى إحراز تقدم بشأن القضايا الحساسة المتبقية، مثل مؤسسات الحكم في شمال كوسوفو، في الجولة المقبلة من الحوار الجاري بوساطة الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل. وبعد ذلك، سيكون من المهم أن يستفيد كلا الطرفين من الثقة التي أوجداها بشق الأنفس من أجل التنفيذ الفعلي للاتفاقات التي تم التوصل إليها على المستوى السياسي. ومن جانبنا، نعتقد أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوجه عام على استعداد لمساعدة الطرفين في مسيرتهما على طريق المصالحة والأمن والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيد ظريف على عرض تقرير الأمين العام (S/2013/72) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بمشاركة رئيس الوزراء داتشيتش في هذه الجلسة. ونحن نتشاطر تقييماته. واستمعنا كذلك باهتمام كبير للسيد تاتشي.

إن موقف الاتحاد الروسي فيما يتعلق بعدم الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد لم يتغير. ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساري المفعول تماما كأساس قانوني ملزم لتسوية شاملة لقضية كوسوفو. ونتوقع أن يسهم الحوار على أعلى مستوى سياسي بين بلغراد وبريشتينا، بوساطة الاتحاد الأوروبي، في التوصل إلى تسوية طويلة الأجل لقضية كوسوفو. وفي الوقت نفسه، فإنه لا يزال لمجلس الأمن الكلمة الأخيرة.

تشكل بعثة الأمم المتحدة الوجود المدني الدولي الأساسي، في كوسوفو ويجب أن تضطلع بمهامها بالكامل، وفقا لولايتها في إطار مجلس الأمن. تحقيقا لتلك الغاية، يتعين أن يجري تزويدها بكل ما يلزم من قدرات وموارد.

إننا نعتقد بأن كوسوفو قد ارتكبت خطأ فادحا باتخاذها قرار إنشاء مكتب إداري جديد في شمال ميتروفيتشا، يجري تمويله، في جملة أمور، بموارد رصدت سابقا للمهام الإدارية للبعثة في الجزء الشمالي من المدينة. وقد أثار ذلك القرار المزيد من التوترات في شمال ميتروفيتشا.

حصلت سلسلة من الحوادث العرقية والطائفية في كوسوفو. وللأسف، فإن الأغلبية الساحقة من الحوادث لم تلق الاهتمام أو التحليل الواجبين في تقرير الأمين العام. وتذكّر موجة الأفعال المعادية للصرب، التي اجتاحت كوسوفو خلال شهر كانون الثاني/يناير بالأحداث المأساوية التي حدثت خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء الأحداث التي وقعت في عيد الميلاد الأرثوذكسي الصربي في كوسوفو. وأظهر احتجاز وضرب المصلين الذين وصلوا إلى غراتشانيتكا، إلى جانب ما أفادت به التقارير بأن ذلك وقع في مبنى محكمة في بريشتينا، مرة أخرى عدم قدرة الكيانات الدولية، وقبل كل شيء، قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، على التصدي لأعمال الاستفزاز التي تقوم بها سلطات كوسوفو /السلطات الألبانية. لقد مر شهران بالفعل. ما هي نتائج التحقيق؟ هل كان محايدا ونزيها؟ إننا نشعر بالقلق جراء تنفيذ هجمات واسعة النطاق

ضد المقابر الصربية، والتي أسفرت عن تدنيس أكثر من ١٥٠ قبرا في أكثر من اثني عشر بلدية.

وجرى أيضا هجوم على كنيسة في بلدة أوبيليتش، وكذلك محاولة لإحراق قاعة مبنى المدينة في ميتروفيتشا. وفي ذلك السياق، فإن الحادث الأبرز يتمثل في تفجير النصب التذكاري لضحايا الحرب العالمية الثانية، في بلدة فيتينا. ونحن نعتبر ذلك عملا يدنس ذكرى ضحايا الفاشية وأولئك الذين قاتلوا ضدها.

لقد وجهنا الانتباه مرارا وتكرارا إلى حقيقة أن إحراز تقدم فيما يخص مسألة إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا من الصرب، غير موجود أساسا. ويدل تحليل تلك الحالة، على أن السلطات الألبانية في كوسوفو تعرقل بصورة منهجية عودتهم إلى المحافظة، واستعادة حقوقهم في الملكية، والامتثال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا.

يجري بذل جهد حثيث من أجل تهيئة الظروف التي تهدف إلى دفع ما تبقى من السكان الصرب خارج كوسوفو، تحت التهديد بالانتقام، مما يعتبر نوعا من التطهير العرقي عن طريق الوسائل السلمية، مع ضمان كل العواقب.

ونأمل في رسم صورة موضوعية لحالة السكان الصرب في كوسوفو في التقارير المقبلة بشأن البعثة وبشأن الحالة في المحافظة. إننا ندعو السيد ظريف إلى تقديم تقييم أساسي للحالة، واتخاذ موقف فعال وفقا لولايته.

ويؤكد الاتحاد الروسي ضرورة أن تأخذ القرارات التي اتخذت فيما يتعلق بشمال كوسوفو، بعين الاعتبار وجهة نظر السكان الصرب المحليين. وإذا لم يتم ذلك، ستظل الحلول الوسط حبرا على ورق.

ومن دون اتخاذ خطوات حقيقية في مجالي الحوار بين الأعراق وبناء الثقة، فإن احتمالات إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو غير واقعية.

نوجه الانتباه إلى حقيقة أنه، قد جرى تركيز الاهتمام في التقرير، على وتيرة التحقيق في الحوادث التي أبلغ عنها المقرر الخاص لمجلس أوروبا ديك مارتي، بشأن مسألة الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. ولكن ذلك ليس كافيا. ونحن نتطلع قدما إلى النتائج. ويجب تقديم جميع مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. وإذا كانت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لا تملك القدرة الكافية لضمان إجراء تحقيق فعال وموضوعي ونزيه، فلن نشطب تلك المسألة من جدول أعمال الأمم المتحدة.

تتحمل قوة كوسوفو بموجب ولاية البعثة، المسؤولية الأساسية عن صون الأمن في المحافظة. ويجب أن يوافق المجلس على أي تغيير في وظيفتها أو شكلها.

إننا نأمل في أن تعترف منظمة حلف الشمال الأطلسي بالعواقب المحتملة لنقل المسؤولية عن سلامة وأمن الأديرة الأرثوذكسية في الجزء الجنوبي من المحافظة، من قوة كوسوفو إلى كيانات بريشتينا المعنية بإنفاذ القانون، وبالتالي تنفيذ تدابير فعالة تهدف إلى تجنب الاشتباكات الطائفية أو العرقية.

لقد ناقشنا مرارا الحالة المؤلمة في المحافظات التي تؤوي الكنائس الأرثوذكسية الصربية، التي تعرضت للتخريب والاعتداءات على رجال الدين فيها. وتستدعي تلك المشكلة المزيد من الاهتمام. والحالة لا تطاق تماما فيما يتعلق بدير فيسوكي ديتشاني، الذي صنفته اليونسكو موقعا تراثيا عالميا. إن السلطات المحلية تحرض الجماهير على الاحتجاج مع مطالب بمصادرة أرض الدير. وقد تم تجاهل أحكام محاكم كوسوفو، وكذلك نداءات المجتمع الدولي.

إننا قلقون بشأن تحويل قوة أمن كوسوفو هذا العام، إلى قوة مسلحة كاملة. وتتكون قوة أمن كوسوفو أساسا من الألبان، الذي كانوا في وقت سابق أعضاء ميليشيات. ونحن نعتبر ذلك تهديدا محتملا للاستقرار الإقليمي.

ويجب أيضا تسليط الضوء على الخطاب الألباني الذي يزداد حدة. ولم تمر البيانات المتعلقة بتوفير الرعاية لذوي الأصل الألباني بغض النظر عن البلد الذي يقيمون فيه، مرور الكرام. و يشكل ذلك خطوة مباشرة لزعزعة استقرار ليس فقط كوسوفو، بل أيضا جيران صربيا، بما في ذلك جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود واليونان.

إن استقرار الحالة في كوسوفو لا يزال بعيد المنال. ولا يمكن حل المشاكل في المحافظة إلا من خلال الوسائل السياسية. نتوقع التزام كل الوجود الدولي تماما بذلك الموقف المشترك في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.